المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثامنة عشر | **18** | **الثلاثاء 26 نوفمبر 2024**

المحتوى

1- افتتاح الجلسة ومواصلة النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025..... 2130

2- استئناف الجلسة والتصويت على اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2025..... 2139

3- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025..... 2148

4- رفع الجلسة..... 2152

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك لمواصلة النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025.

افتتاح الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة وباسمكم جميعا أتوجه مجددا بعبارات التحية والترحيب والتقدير إلى السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافقين لها.

والآن أحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة المالية لتتفضل بالرد على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة النواب من المجلسين، لها الكلمة فلتتفضل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرًا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

شكرا السيدات والسادة النواب على كل الأسئلة والملاحظات.

إذن السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس الجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

شكرا مرة أخرى على كل تفاعلاتكم وملاحظاتكم القيمة حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

يشرفني وأنا سعيدة جدا أن أكون معكم خلال هذه الأيام تحت قبة البرلمان وبحضور نواب المجلسين لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025.

هذه المناسبة تمثل انطلاقة جديدة للعمل المشترك بين الحكومة والمجلسين التشريعيين وهي مرحلة جديدة لتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية في سبيل مواجهة التحديات والرهانات ومواصلة الإصلاحات ومعالجة القضايا الكبرى التي تواجهها بلادنا بكل أمانة وصدق ومسؤولية، بما يستجيب للسياسة العامة للدولة التي ضبطها وحدد خياراتها سيادة رئيس الجمهورية وكذلك استجابة لتطلعات الشعب التونسي.

إن هذه المرحلة الفارقة في تاريخ تونس تقتضي منا جميعا أن نقدم قانون مالية يرتقي إلى انتظارات المواطن ويواكب تطورات المرحلة وهذا ما سعينا إلى تجسيده من خلال اقتراحنا لمشروع قانون المالية لسنة 2025 وهو يترجم رؤية واضحة لمشروع الدولة الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والتنمية المستدامة على مختلف الأصعدة.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2025 يندرج ضمن رؤية طويلة المدى تتماشى مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي، بل وتتجاوزه في بعض الأحيان لمواكبة التغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر على بلادنا بشكل مباشر وهو مشروع يرتكز على المبادئ الأساسية التي تحدد ملامح الطريق إلى تونس المستقبل، تونس التي تطمح إلى أن تكون دولة قوية اقتصاديا واجتماعيا، منفتحة على العالم، ماضية قدما في سياسة التعويل على الذات للحفاظ على سيادتها وكرامتها.

وقبل الخوض في تفاصيل المشروع والتفاعل مع مقترحاتكم ومع ملاحظاتكم، من الضروري أن نذكر بالسياق الذي تم إعداده في:

سياق دولي يغلب عليه عدم اليقين بسبب توالي الأزمات العالمية، جائحة، توترات جيوسياسية وتغيرات مناخية كانت لها تداعيات سلبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

فعلى المستوى الوطني ورغم تحسن المؤشرات، لا تزال وضعية المالية العمومية تشكو صعوبات وما يزال هامش التصرف في الميزانية ضعيفا خاصة في ظل ارتفاع خدمة الدين العمومي.

وللتذكير فقد قامت تونس خلال سنة 2024 بتسديد خدمة دين بحوالي 25 مليار دينار ومن المنتظر تسديد حوالي 24,7 مليار دينار خلال سنة 2025 بالإضافة إلى ضعف مرونة نفقات الدولة رغم المساعي المبذولة لترشيد النفقات، لذلك يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2025 ليواجه هذه التحديات بشكل واقعي ويضع استراتيجيات ملموسة لموازنة الأولويات الوطنية في حدود الإمكانيات المالية المتوفرة.

ولكن رغم كل هذه التحديات والصعوبات التي وجدناها، فإنها لم تثني عزيمتنا ولم تضعف إرادتنا، فقد تمكنت الدولة من الإيفاء بالتزاماتها المالية وواصلت الدولة إثبات قدرتها على الصمود أمام صعوبات المرحلة تحت شعار "التعويل على الذات" وهو ما انعكس على تعزيز جهودنا لتعبئة موارد ميزانية الدولة وترشيد النفقات وحسن التصرف في الموارد المتاحة.

هذا وقد مكنتنا هذه الجهود من التحكم في عجز الميزانية، حيث نتوقع بحلول نهاية سنة 2024 ألا يتجاوز العجز 6,3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالإضافة إلى ذلك وعلى المستوى الاقتصادي شهدت العديد من القطاعات الحيوية تحسنا ملحوظا مثل السياحة والفلاحة، كما شهدت سنة 2024 العمل على استحثاث نسق كل المشاريع الاستراتيجية من خلال إرساء حوكمة جديدة لفض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع المعطلة، مما ساعد في حلحلة عديد المشاريع التي تهم البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطن بالإضافة إلى مشاريع إستراتيجية تهم عديد قطاعات الإنتاج على غرار إنتاج الكهرباء والطاقات المتجددة وإنتاج ونقل الفسفاط بالإضافة إلى المجهود المبذول لمزيد تطوير مناخ الأعمال والنفاذ إلى التمويل والإدماج المالي الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى فالعمل متواصل لدعم المجهود التصديري وتموقع الصادرات التونسية في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تعزيز موقع تونس كوجهة استثمار وجهة آمنة، مستقرة ومناسبة للاستثمار.

وقد ساهمت هذه الجهود في تحسين المؤشرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بميزان الدفوعات واحتياطي العملة وهذا التقدم

يعكس قدرة الدولة على التكيف مع الأزمات والضغوط العالمية والمحلية.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي يسعى إلى تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، يتطلب التزاما كبيرا من المالية العمومية ويضع المواطن في قلب الأولويات، لا سيما الفئات الضعيفة والمتوسطة خاصة من خلال تحسين ظروف عيش المواطن ودعم القدرة الشرائية وتقليص الفوارق الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كان هذا تقديما للظروف وللمؤشرات التي اعتمدناها لإعداد مشروع قانون المالية وسأحاول من خلال الردود التي سأتقدم بها للإجابة على بعض التساؤلات والتوضيحات التي تقدم بها السادة النواب، هناك تساؤلات جاءت بخصوص حجم المديونية وارتفاع الدين العمومي وخاصة بالنسبة إلى الفترة المتراوحة بين سنة 2021 وسنة 2024، هنا أريد أن أوضح أنه من سنة 2020 بالإضافة إلى العشرية التي تعلمون كيف تمت إدارة الشأن العام في تلك الفترة هناك أزمات غير مسبوقة، هذه الأزمات لم تشهدها تونس فقط بل شهدها العالم، هذه الأزمات في علاقة بالأزمة الصحية التي بدأت منذ سنة 2020، تلتها الحرب الروسية الأوكرانية التي كانت لها تداعيات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلى التوازنات العامة في تونس، حيث بلغ العجز مستويات قياسية: سنة 2020 عجز بنسبة 9,4%، سنة 2021 عجز بنسبة 7,6 %، سنة 2022 عجز بنسبة 7,9 %،

وللتذكير فقد شهدت موارد ميزانية الدولة تراجعا في سنة 2020، حيث تجاوز مقدار 7 آلاف مليون دينار نتيجة إجراءات الحجر الصحي.

كما عرفت نفقات الدعم نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية مستوى قياسيا لتبلغ هذه التأثيرات 12 ألف مليون دينار وتواصلت هذه التداعيات إلى حد الآن وهو ما تطلب تعبئة موارد جبائية وغير جبائية استثنائية، موارد استثنائية لحل هذا الإشكال حيث بلغت هذه الموارد 21 مليار دينار سنة 2020، ثم 20 مليار دينار في عام 2021، 26 مليار دينار في عام 2022 إضافة إلى تراكمات العشرية السابقة التي اعتمدت سياسات أدت إلى تفاقم خدمة الدين العمومي حيث بلغت خدمة الدين العمومي 14,8مليار دينار في 2021 و14,5 مليار دينار في سنة 2022، 20,8 مليار دينار سنة 2023، 25 مليار في سنة 2024.

وعلى هذا الأساس فإن ارتفاع حجم المديونية خلال الفترة 2021-2024 يعود أساسا إلى انعكاسات الجائحة، انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية، مفعول سعر الصرف وهنا يمكن أن أقول لكم بأن الزيادة بـ 1% في سعر الصرف ينجر عنه زيادة في حجم الدين بحوالي 640 مليون دينار.

ولكن وبالرغم من كل هذه الضغوطات تعمل الدولة على التقليص في العجز الأولي لتحسين النتائج الأولية للميزانية والتحكم في التداين العمومي لينخفض العجز الأولي من 6,3% من الناتج المحلي الخام سنة 2020 إلى 3,6% في سنة 2023 إلى 2,5% سنة 2024 ومن المتوقع أن يصل في سنة 2025 ليبلغ 2%.

من المنتظر وعلى المدى المتوسط أي بالنسبة إلى السنوات المتراوحة بين 2025 و2027 أن تتقلص نسبة المديونية من 82,23% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2024 إلى 80,46% سنة 2025 إلى 78.74% سنة 2026 ثم إلى 76,39% سنة 2027 وهذا ما نعمل عليه في الفترة المتوسطة المدى للتقليص من حجم المديونية وسنصل إن شاء الله إلى هذه النسب من خلال تحسين النتيجة الأولية للميزانية والتحكم في تكلفة فائدة الدين وبالتالي التخفيض التدريجي في عجز الميزانية من 6,3% من الناتج المحلي سنة 2024 إلى 5,5% سنة 2025 وهذا ما تضمنته مشروع ميزانية 2025.

كما أنه من المتوقع أن يتقلص العجز سنة 2026 إلى 4,7% وسيتقلص عجز الميزانية سنة 2027 ثم إلى 3.6%

كما تعلمون كل هذا لا يمكن تحقيقه إلا في إطار عدة مؤشرات منها نسبة النمو المرتقبة لسنة 2025 والتي قدمناها ضمن الفرضيات وهي 3,2%، كذلك المحافظة على استقرار قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية والتوجه نحو الاعتماد على الاقتراض الداخلي والتقليص في حجم الدين الخارجي لتفادي تأثير أسعار الصرف، كما ستساهم هذه العوامل في تقليص حاجيات التمويل من 17,1% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2024 إلى 15,4% سنة 2025 وإلى 12% في سنة 2026 ثم إلى 10% سنة 2027.

أحد النواب تحدث بخصوص مسألة ضمان الدولة، نحن نعلم بأنه يتم ضبط المبلغ الأقصى المخصص لمنح ضمان الدولة وهذا المبلغ الأقصى يتم الترخيص فيه في إطار قوانين المالية لمنح ضمان الدولة فمثلا اليوم على مستوى سنة 2024 تم منح ضمان الدولة في مستوى 8000 مليون دينار وقد بلغت جملة الضمانات المسداة إلى حد الآن 3200 مليون دينار.

هناك موافقات أولية ومبدئية على منح ضمان الدولة، سيتم تفعيلها إلى نهاية سنة 2024، كما تعلمون هذه الضمانات تتعلق بحصول بعض المؤسسات العمومية على تمويلات على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الديوان الوطني للتطهير، شركة نقل تونس، ديوان الزيت، ديوان الحبوب والديوان الوطني للتجارة. أي أن كل المؤسسات العمومية التي لديها صعوبات على مستوى التمويل بعد دراسة الطلبات وفي إطار المبالغ المرخص لها في إطار قوانين المالية، فإن للدولة الحق بالطبع في منح هذا الضمان لتيسير حصول هذه المؤسسات العمومية على تمويلات.

مع كل هذا لا يمكن لهذه المؤشرات ولهذه النتائج أن نصل إليها وخاصة الوصول إلى النتائج الطموحة على المستوى القريب والمتوسط، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ترشيد النفقات وهنا وفي إطار الإجابة على هذا المحور وعلى هذه التساؤلات التي جاءت في هذا الإطار من قبل النواب، تقديرات نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025 تنبني بالأساس، عندما نقول التحكم في كتلة الأجور خلافا لما يتم تداوله فهذا لا يعني بأن هناك تقليصا أو أن هناك سياسة متجهة في عدم الانتدابات هذا غير صحيح، أي أن التحكم في كتلة الأجور كنسبة في علاقة بالناتج المحلي الإجمالي والنزول بها تدريجيا إلى مستويات مستدامة تتماشى مع التوازنات المالية، أي أنه عندما نقول التحكم في إطار مقاربة التوازنات المالية والناتج المحلي الإجمالي مع مراعاة الأولويات القطاعية ومواصلة ضمان مساهمة الدولة في التشغيل.

وقد رأيتم على مستوى مشروع ميزانية الدولة النفقات التي تم ترسيمها على مستوى نفقات الأجور وأهميتها بالنسبة إلى ميزانية 2025، تعلمون بأن نفقات الأجور لسنة 2025 ستبلغ 13,3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نفس النسبة في سنة 2024.

هناك توجه وعمل على مستوى الدولة والحكومة على دعم التشغيل، قانون المالية كما تعلمون قد تضمن انتداب حوالي 21376 عون جديد بالوظيفة العمومية، كذلك هناك مواصلة لتسوية الوضعيات الهشة ولتسوية التعاقد ولتسوية وضعية عمال الحضائر، كل ذلك يندرج في إطار سياسة الدولة في التشغيل.

كما تعمل الدولة على ترشيد النفقات وهنا يمكن أن أقول أن أغلب نفقات الميزانية سجلت ارتفاعا مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2024، هناك جهود للترشيد بالأساس الترشيد يتعلق بنفقات التسيير، تسيير الإدارة، النفقات المتعلقة مثلا ببعض المهام وبعض النفقات التي يمكن التقليص فيها ولكن عندما نتحدث عن ارتفاع طفيف في النفقات فإن هذا الارتفاع مرتبط بالتدخلات الاجتماعية وبالإجراءات التي قامت بها الدولة على مستوى التدخلات الاجتماعية وكذلك على مستوى النفقات ذات الصبغة التنموية التي سجلت ارتفاعا، وللتذكير فإن نفقات التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية بلغت 3799 مليون دينار أي بزيادة قدرها 6,4%، منها 1734 مليون دينار بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل. كما زادت نفقات دعم المواد الأساسية بنسبة 5.8%، كما بلغت النفقات الموجهة إلى التنمية 10615 مليون دينار، أي بتسجيل زيادة مقارنة بالنتائج المنتظرة على امتداد كامل سنة 2024.

قال أحد النواب المحترمون هناك غياب آليات مراقبة على النفقات العمومية، أريد أن أطمئنه وأقول له أن النفقات العمومية تخضع إلى ثلاثة أنواع من الرقابة: رقابة قبلية (سابقة)، رقابة متزامنة ورقابة بعدية (لاحقة).

وتمارس هذه الرقابة من قبل العديد من الهياكل الرقابية الإدارية والرقابة القضائية، محكمة المحاسبات والرقابة التشريعية، الوظيفة التشريعية، حيث تخضع النفقات العمومية عند التعهد بها إلى رقابة مراقب المصاريف العمومية، هيكل تحت إشراف رئاسة الحكومة، ثم بعد التأكد من قاعدة العمل المنجز من قبل الإدارة المعنية ثم تخضع النفقة العمومية وقبل الخلاص إلى رقابة المحاسب العمومي الذي يتأكد من مشروعية النفقة ومن توفر جميع الوثائق المثبتة لقاعدة العمل المنجز ومن توفر الاعتمادات المرصودة للغرض قبل تقديم المبالغ للخلاص، في حين تخضع هذه النفقات إلى رقابة بعدية من طرف هياكل الرقابة، هيئة الرقابة بوزارة المالية، هيئة الرقابة برئاسة الحكومة، هيئة الرقابة بأملاك الدولة، في إطار مهمات رقابية ومهمات تدقيق.

وتخضع كل نفقات ميزانية الدولة إلى رقابة الوظيفة التشريعية التي يمارسها مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في إطار تنفيذ ميزانية مختلف المهمات.

وأخيرا فإن نفقات ميزانية الدولة تخضع إلى رقابة قضائية تمارسها محكمة المحاسبات.

إذن هناك إطار شامل موجود، متوفر يراقب النفقات العمومية.

أحد النواب تحدث عن التخفيض في الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية، أريد التفاعل معه من هنا وأن أقول له إن الاعتمادات بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية التراجع فيه يعود بالأساس إلى ضعف استهلاك البرنامج من قبل بعض الولايات، أي أنه لم يتم استهلاك الموارد المرصودة والموارد المرسمة وهذا يعود بالأساس إلى عدم تقديم الطلبات في هذا الخصوص، طلبات لفتح الاعتمادات حسب الصيغ المعمول بها أي خاصة مصادقة المجلس الجهوي على مقترحات المشاريع. إذن أطمئنكم وأقول لكم بأن الاعتمادات موجودة لكن تصرف حسب الطلب ليتم فتح هذه الاعتمادات.

بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالموارد وبالنفقات وبخدمة الدين أريد أن أقول بأن الدولة الآن بصدد العمل على الموارد غير الجبائية وقد رأيتم أنه في إطار سياسة التعويل على الذات ودعم الموارد الذاتية للميزانية، الدولة بصدد تكثيف المجهودات للرفع من تعبئة الموارد غير الجبائية، وكما تعلمون فإن هذا الموضوع كان في الأسبوع الفارط موضوع جلسة عمل وزارية خصصت لهذا الموضوع وقد أكدت على تضافر جهود مختلف الهياكل العمومية التي يجب أن تعمل على استخلاص المحاصيل غير الجبائية الموجودة والمستوجبة لفائدة الدولة وكانت هناك توصيات مهمة جدا للعمل في هذا الإطار وستكون النتائج التي سنتحصل عليها خير دليل على هذا الاتجاه التي نسير فيه خلال سنة 2025.

كما رأيتم في الأسبوع الفارط التوصيات التي جاءت بخصوص الأملاك المصادرة والتي جاءت من قبل سيادة رئيس الجمهورية وكذلك من قبل الحكومة على مستوى مجلس وزاري، فقد عملنا على هذا الملف وإن شاء الله ستكون هناك خلال سنة 2025 كذلك محاصيل في إطار حوكمة وإعادة النظر في كيفية التعامل مع هذا الملف الهام جدا لتحصيل موارد لفائدة ميزانية الدولة.

عدة أسئلة جاءت بخصوص عدة محاور تتعلق بالجباية، عدة نواب تعرضوا إلى عدم وجود إجراءات مقدمة في إطار مشروع قانون المالية تتعلق بتحفيز الاستثمار وسأعرج على بعض الأحكام أو على بعض الإجراءات المقترحة التي وردت في إطار قانون المالية لسنة 2025.

أريد أن أقول بأن التشريع التونسي يتضمن منظومة تحفيز الاستثمار والنصوص المتعلقة بالتحفيز من الناحية الجبائية عديدة، هناك "tout un arsenal juridique incitatif" يتعلق بالاستثمار وبالتالي فإن الامتيازات عديدة وكثيرة لكن الأمر يتعلق في بعض الأحيان بمشكل النفاذ إلى التمويل وكذلك إلى عراقيل أخرى وبإمكاننا أن نعود حتى إلى المؤشرات المعتمدة على الصعيد الدولي في تشجيع الاستثمارات، التحفيز الجبائي مهم، التحفيز المالي والنفاذ إلى التمويل مهم لكن هناك مؤشرات أخرى تتعلق بالاستقرار السياسي والاجتماعي وبتوفير اليد العاملة ذات الكفاءة، بالإضافة إلى البنية التحتية والاتصالات.

هناك عدة جوانب أخرى تتعلق بمنظومة الاستثمار والإرادة، فعندما يجتمع كل هذا مع بعضه البعض بما في ذلك الجانب المالي والجبائي فإنها تحفز على الاستثمار، يمكنني أن أذكركم بأن مشروع المالية لسنة 2025 قد تضمن محور خاص يتعلق بتمويل المؤسسات وبتشجيع الاستثمار، هناك إجراءات لفائدة الاستثمار ودعم الإدماج المالي للمؤسسات، هناك خطوط تمويل كما تعلمون جاءت في قانون المالية لن أعيد ذكرها اليوم فهي موجودة وسيتم الحديث فيها في إطار المصادقة على قانون المالية فصلا فصلا.

التدخلات عديدة تهم المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة آليات الضمان التي وفرتها اليوم الدولة لنشجع ولنقف إلى جانب المؤسسات لنيسر لها النفاذ إلى التمويل، لأنه أحيانا مؤسسات صغرى أو متوسطة لا يمكنها النفاذ وحدها إلى التمويل لأنه كما تعلمون مسألة الضمانات هي التي تحول دون حصولها على التمويل. علاوة على خطوط التمويل التي توفرها فإن الدولة تتدخل أيضا في مسألة الضمان وقد مكنت هذه المؤسسات من آليات ضمان التي تخول لها عندما تذهب إلى القطاع البنكي لكي تتحصل على قروض تجد آليات ضمان وفرتها لها الدولة.

كذلك مواصلة دعم الشركات الأهلية وقد وردت علينا عدة أسئلة في هذا الخصوص وحتى منذ انطلاق العمل وصدور المرسوم، فإن الدولة عملت على هذا المجال وكل سنة كما تعلمون هناك مجهودات إضافية نحن بصدد القيام بها، هناك عراقيل تم تناولها على مستوى جلسات أو مجالس وزارية تواجهها هذه الشركات وقد تم حلحلة عدة مشاكل لإيجاد الحلول وستتم مواصلة البحث على كل الحلول لهذه الشركات لتدخل في الدورة الاقتصادية ولتكون ضمن المقومات التي ستنشط الاستثمار وتنشط الدورة الاقتصادية.

كذلك البعض من السادة النواب تساءل عن الامتيازات الجبائية التي تم التنصيص عليها في إطار قانون المالية لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات والهدف من إسناد هذه الامتيازات سواء على مستوى الاحداث أو التوسعة والتجديد هي لتحفيز الاستثمار، تعلمون ونحن نقول هذا بصفة عامة وهي تتطلب تدخل تشريعي على مستوى قانون المالية لأنه كما تعلمون أن مسألة إعادة الهيكلة المالية لا يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستثمار على معنى مجلة الاستثمار، لكن هو إجراء تم العمل به سابقا وبطلب من المؤسسات المعنية ومن الجهات المعنية تم التمديد في هذا الإجراء المتعلق بإعادة الهيكلة المالية لتمكين المؤسسات التي أعادت استثمار مداخيلها وأرباحها للدخول طور النشاط الفعلي.

بخصوص مسألة الإدماج الاقتصاد الموازي، هذا بالطبع مهم جدا وإدماج الاقتصاد الموازي يندرج في إطار توسيع مجال تطبيق الضريبة من ناحية، كما يندرج أيضا في إطار سياسة التعويل على الذات، لماذا؟ لأن هذا الاقتصاد إن تمكنا من إدخاله في الدورة الاقتصادية بالطبع فإنه لا يمكن أن يساهم سوى في النمو ولا يمكن إلا أن يساهم في موارد الدولة على غرار المداخيل الغير جبائية وقد أولت الدولة الأولوية لهذا الموضوع وهناك لجنة قيادة عملت ضمن هذا الإطار، كما هناك مخرجات تأتي في سياق دراسة شاملة وقد انطلقت هذه الدراسة منذ بداية عام 2024 وخلال الأيام القادمة سيتم تقديم هذه الدراسة التي تتضمن عدة مقترحات التي تتطلب تدخل تشريعي وكذلك مقترحات التي تتطلب تدخل ميداني.

وأريد أن أقول لكم بأن الاقتصاد الموازي وبأن المشاكل المحيطة بهذه الظاهرة ليست مسألة جبائية فقط، بل إنها تشمل جميع الجوانب وهذا التحدي هو تحدي كامل الدولة وليس تحدي وزارة المالية فقط وبالعكس فإن جميع الوزارات اليد في اليد تعمل ومازالت تعمل في إطار مكافحة هذه الظاهرة.

يمكنني أن أقول لكم بخصوص الأحكام المتعلقة بالمبادر الذاتي التي كانت موضوع عدة جلسات وزارية وهناك كذلك إجراءات جبائية تحفيزية للمبادر الذاتي وهناك كذلك توسيع مجال تدخلات المبادر الذاتي، تعلمون بأنها ستشمل المؤسسات العاملة في مجالات المعرفة والابتكار "les freelances" التي دخلت في المبادر الذاتي وهذا سيستوعب كل النشطاء الذين يريدون الحصول على منظومة سلسة لا تتضمن أعباء جباية بل بالعكس منظومة المبادر الذاتي ستساعدهم على الانخراط في إطار شفاف وستساعدهم حتى بالانتفاع بالحماية الاجتماعية.

بما أننا مازلنا نتحدث عن الجباية نعود على سؤال تقدم به أحد النواب يتعلق بمراجعة جدول الضريبة، نعلم أن هذا سيأخذ منا الكثير من الوقت في إطار المصادقة على مشروع قانون المالية فصلا فصلا وقد تحدث على نسبة تتعلق بـ 54%، حيث قال أن 54% من الأشخاص الطبيعيين يحققون دخلا أقل عن 5000 دينار، هذا غير صحيح وفي الحقيقة حتى في الآونة الأخيرة انتشرت العديد من المعلومات المغلوطة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث زعم أن أكثر من أربعة ملايين شخص يتقاضون دخلا شهريا يقل عن 5000 دينار، في الحقيقة لا يمكنني سوى تفنيد هذا.

أريد أن أقول لكم بأن مبلغ الدخل الصافي المعتمد لاحتساب الضريبة ليس له أي علاقة بمبلغ الدخل الذي يتقاضاه الشخص الطبيعي الذي يتحصل عليه في الأخير في يده كما يقال، الدخل الصافي الذي هو "le revenu net" الذي يخضع للضريبة، يخضع لها بعد أن يتم طرح المساهمات الاجتماعية والمصاريف المهنية وهذا يهم كل الأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للضريبة على الدخل حسب جدول الضريبة من تجار ومن مسدي خدمات ومن صناعيين ومن أصحاب مهن حرة وأجراء ومتقاعدين، أي كل الأصناف والذين لديهم مداخيل جبائية أي كل الأصناف التي تخضع لجدول الضريبة وبعد أن يتم طرح كل التخفيضات المتعلقة بالضريبة على الدخل والمتعلقة خاصة بالحالة وبالأعباء العائلية.

وبالتالي فإن نسبة الأشخاص الطبيعيين الذين تم ترسيمهم في بيانات وزارة المالية هؤلاء هم الأشخاص الذين تحدثنا عنهم والمعنيين بالضريبة عددهم ما يناهز نسبة 3 ملايين شخص الذين صرحوا بدخل جبائي بعد كل هذه الطروحات وكل هذه التخفيضات عليهم أن يصرحوا بدخل يقل عن 5 آلاف دينار وتمثل نسبتهم في حدود 38%، وهذه النسبة تهم الأشخاص الذين صرحوا بالدخل بعد التخفيضات والطروحات لكن الأمر لا يتعلق بالأشخاص الذين يتقاضون دخل يقل عن 5000 دينار.

هذه المسألة تم طرحها من قبل العديد من النواب والتي تأتي في شكل أسئلة بل جاءت في شكل مقترحات لإدخال تعديلات على جدول الضريبة وسيتم مناقشة هذه النقاط بالتفصيل أثناء مناقشة فصول مشروع قانون المالية.

هناك سؤال يتعلق بالضرائب والأداءات التي تطبق والمستوجبة على الجمعيات، أريد أن أقول لكم بأن هناك إطارا قانونيا يتعلق بالجمعيات وبالجمعيات التي تنشط طبقا للتشريع المتعلق بها. ما معنى هذا؟ يعني في إطار المهام ذات البعد الإنساني والاجتماعي وفي كل ما هو هدف نبيل الذي تعمل من أجله هذه الجمعيات.

هذه الجمعيات هي موجودة خارج ميدان تطبيق الضريبة على الدخل وبالتالي لا يوجد لديها "une fiscalité" تتعلق بها، لكن في قانون المالية لسنة 2019 هناك إجراء نص عليه قانون المالية لسنة 2019 يتعلق بإلزام كل الجمعيات بتقديم تصريح بالأجور، لماذا

التصريح بالأجور؟ لأنه كما تعلمون الجمعيات لديها أشخاص يعملون معها أجراء وتقوم بدفع أجورهم ولديها أكرية ولديها مبالغ تقوم بدفعها، كل هذه المبالغ تخضع إلى آلية الخصم من المورد وبالتالي لتمكين هذه الجمعيات من القيام بدورها كمدين بهذه المبالغ، عندما نقول مدين أي "en temps débiteur" هو " en temps qu'intermédiaire"، على هذه الجمعية أن تقوم بالخصم من المورد وتدفعه إلى الخزينة كـ "intermédiaire" فقط وبالطبع الجمعيات التي لا تعمل في إطار نشاطها وتعمل في أطر أخرى وتعمل في إطار تجاري فإن هذه الجمعيات تفقد الصبغة التي تكونت من أجلها وفي هذا الوقت تصبح تخضع للضريبة.

تقدم أحد السادة النواب المحترمون ببعض التساؤلات حول مراجعة الأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى العقارات المعدة للسكن، كما تعلمون في قانون المالية الإجراء الذي تم اتخاذه سابقا بخصوص نسبة الأداء على القيمة المضافة هو محدود في الزمن وقانون المالية لم يتضمن إجراء بخصوص الأداء على القيمة المضافة على العقارات المعدة للسكن ولكن بما أن الإجراء محدود في الزمن ويتم استيفاء التاريخ الأقصى ولذلك بطبعه يعود الإجراء على ما كان عليه.

أريد أن أقول لكم شيء وحيد، أن بعض المقترحات التي جاءت بخصوص تطبيق نسب ضريبة دنيا على مثل هذه العمليات وهذا حسب أمور علمية وفنية لا يمكنها سوى تسجيل فواض على القيمة المضافة يعني "un crédit chronique au matière de TVA"، هذه الفوائض بلغت ما يقارب 734 مليون دينار، اعتماد نسبة منخفضة لا يمكنه سوى تعميق هذا الفائض "le crédit de TVA".

يمكنني أن أقول لكم أن أكثر المشاكل المتعلقة بالعقارات المعدة للسكن تتعلق أيضا بمسائل التمويل وبمسائل تأجير التمويل وكذلك بهوامش الربح المعتمدة من قبل العاملين في هذا المجال، أي الباعثين العقاريين، فالكل يكون مع بعضه، العمل على الضغط على هوامش الربح، العمل على تيسير النفاذ إلى التمويل، كل هذا يساهم في تقليص تكلفة اقتناء العقارات المعدة للسكن.

تحدثتم عن التحديات المتعلقة بالبيئة وعن الإجراءات التي أتى بها قانون المالية لسنة 2025 في هذا الخصوص، هناك إجراء على مستوى قانون المالية يتعلق بتوسيع مجال تدخل صندوق مقاومة التلوث ليشمل تمويل الاستثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري وتم في هذا الإطار تخصيص مبلغ بـ 20 مليون دينار من موارد الصندوق كخط تمويل لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بشروط ميسرة لفائدة الباعثين الشبان والمؤسسات لتمويل إحداث وتوسيع مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

تحدثنا بخصوص مسألة تجميع النصوص القانونية الجبائية وعن صعوبة قراءة هذه النصوص وعن صعوبة تأويلها، تجميع النصوص الجبائية في مجلة موحدة عملت على هذا وزارة المالية وقد جاءت في إطار برنامج شامل لإصلاح المنظومة الجبائية وهناك صيغة أولية موجودة على مستوى الوزارة تتعلق بالمجلة الموحدة للأداءات والتي سيتم تقديمها إن شاء الله في إطار إصلاح على مستوى تجميع النصوص الجبائية، مشروع هذه المجلة لم تعمل عليه وزارة المالية بمفردها، بل شاركت فيه عدة أطراف منها رئاسة الحكومة ووزارة العدل شاركت بمركز الدراسات القانونية، لذلك فإن عدة هيئات عملت معنا على مستوى هذه المجلة الموحدة وإن شاء الله عند استكمال هذا المشروع سيتم دخول هذه المجلة حيز النفاذ.

هناك العديد من التساؤلات التي وردت علينا تتعلق بالفلاحة وبالفلاحين وقد تم التساؤل عن سبب الاقتصار على فصل يتعلق بمربي الأبقار والأرخي دون تخصيص أو التنصيص على إجراءات لفائدة القطاع ككل، أريد هنا التفاعل معكم وأقول لكم أن المقترح الذي جاء في قانون المالية يتضمن كلفة إجمالية ممتدة على أربع سنوات تقدر بـ 63 مليون دينار أي من ميزانية الدولة.

هذا البرنامج يشمل دعم اقتناء الآراخي العشار، حسب التقديرات فإن هذا البرنامج يتعلق بـ 4000 رأس كل سنة.

المنحة الاستثنائية المبرمجة على ميزانية 2025، حيث تم تحسينها من 5 مليون دينار إلى 10 مليون دينار بهدف المساهمة في هذا البرنامج، لكن الدولة كذلك ستتكفل بالفوائد الموظفة على القروض التي سيتحصل عليها مربي الأبقار في هذا الخصوص والتي ستتكلف لوحدها على ميزانية الدولة 23 مليون دينار خلال كامل فترة التدخل.

جاء هذا المقترح في إطار مقاربة شاملة للنهوض بمنظومة الألبان وتهدف إلى المحافظة على توازن المنظومة وهذه المقاربة بالطبع غير منفصلة عن تدخلات أخرى من قبل الدولة والتدخلات الأخرى تتعلق بمنظومة الأعلاف ومدى توفر الموارد العلفية بأسعار تفاضلية وكما تعلمون تم إحداث الديوان الوطني للأعلاف منذ جانفي 2024، حيث خصصت له ميزانية الدولة 52,5 مليون دينار، فقد بدأنا أولا بتخصيص 50 مليون دينار في سنة 2024 وخصصنا له في ميزانية الدولة لسنة 2025 أكثر من 52 مليون دينار.

كما تم وضع برنامج خاص للرفع من إنتاجية القطيع من خلال التأطير والمتابعة الميدانية، تم التوسع في مساحات إنتاج الأعلاف.

هناك من السادة النواب من ذكر بأن مبلغ 10 مليون دينار يبقى ضعيفا، أقول أن هذا المبلغ الذي قلتم عنه ضعيف في علاقة مع عدد الأبقار التي سيتم توفيرها، إن مبلغ 10 مليون دينار يتعلق بدعم التمويل والتمويل المخصص بطبيعة الحال سيكون أكثر لأن هناك جانب تمويل ذاتي وجانب يتعلق بالتمويل لدى البنوك الذي ستزيد الدولة في تدعيمه بالتكفل بالفوائض أي يجب أن نأخذ التمويل في مجمله وتبقى الـ 10 مليون دينار كما قلت تتعلق بـ "auto financement" لصغار الفلاحين لتمكين صغار الفلاحين من الحصول على قروض بنكية لإعادة تكوين القطيع خلال الفترة المتراوحة بين 2025 و2028.

أريد أن أقول لكم بأن العدد المرتقب سنويا لاقتناء الأراخي كما ذكرنا بأن أقل عدد هو 4000 رأس ولكن هناك إمكانية للوصول إلى 5000 سنويا.

يجب أن تعرفوا شيء آخر، أنه علاوة على كل هذه التشجيعات، يمكن للفلاح المعني أن يجمع بين هذه المنحة الاستثنائية والمنحة المخصصة لتحفيز الاستثمار والتي يمكن أن تصل إلى 30% من إجمالي التمويل.

وبذلك يمكن أن نقول بأن التمويل الذاتي الذي يستطيع أن يتحصل عليه الفلاح والذي يتم تغطيته من قبل الدولة يمكن أن يصل إلى نسبة 50% من التمويل.

أريد أن أقول دائما في مسألة دعم مربي الأبقار ومنظومة الأعلاف بأن الأعلاف المدعمة تبلغ سنويا ما يقارب 500 مليون دينا، تعلمون بأن هناك دعم خاص بالتلقيح الاصطناعي وبحملات التلقيح المجانية والدعم الفني والتقني الذي يقوم به ديوان تربية الماشية وتوفير المرعي، توفير البذور العلفية الممتازة المدعومة، كل هذا يدخل في إطار المجهودات التي تقوم بها الدولة في إطار تطوير منظومة الأعلاف.

سنواصل النقاش في هذا الموضوع خلال مناقشة الفصول في إطار دعم منظومة البذور كما قلنا يتم دعم البذور الممتازة في إطار ميزانية الدولة وهذا الدعم يتمثل أيضا بتكفل الدولة في الفارق بين الكلفة الحقيقية لإنتاج هذه البذور وسعر البيع.

وبخصوص الأسئلة المتعلقة بإحداث صندوق تعويض الأضرار الفلاحية "صندوق الجوائح" هذا الصندوق تم إحداثه في قانون المالية لسنة 2018، هذا الصندوق كما تعلمون يهدف إلى إعادة الفلاح للدورة الاقتصادية من خلال تمكينه من التعويضات بما يخول له الاستعداد للمواسم المقبلة وتوفير مستلزمات الإنتاج من بذور وأدوية و"أمونيتر" وهذا الصندوق موجود وفي الفترة السابقة فترة ما بين 2022 و2023، تم صرف تعويضات على موارد هذا الصندوق وهذا الصندوق يواصل إسناد التعويضات لهذه الفئة من الفلاحين الذين يتعرضون لأضرار فادحة.

كما وردت تساؤلات أخرى تتعلق بالامتيازات الجبائية المتعلقة بمربي الأبقار بعنوان الأعلاف، نحن نعلم بأن مادة الأعلاف والمدخلات الضرورية لإنتاجها تنتفع بالإعفاء من المعاليم الديوانية وتوقيف العمل على القيمة المضافة عند التوريد والاقتناء المحلي، على غرار الشعير العلفي والقمح العلفي والصوجا والسيلاج و"القرط" وبذور الكسيبة، كل هذه الأعلاف لديها امتيازات جبائية مهمة.

أحد النواب تحدث عن مسألة النقل الفلاحي وتساءل لماذا تم الاقتصار على نقل العاملات الفلاحيات فقط؟ هنا يمكننا أن نقول بأن الامتياز المتعلق بالإعفاء من معاليم الجولان بعنوان النقل الفلاحي يتعلق بنقل جميع العملة الفلاحين والعبارة التي جاءت في النص، جاءت مطلقة وتم الاعتماد في النص على عبارة "العملة" ولم نذكر "العاملات" فقط أي بالنسبة إلى النقل وبالنسبة إلى الامتياز الجبائي الذي تم منحه للأشخاص الذين يقومون بنقل العملة الفلاحين، هؤلاء الذين يقومون اليوم بنقل العملة الفلاحين من نساء أو من رجال سيتحصلون على هذا الامتياز الجبائي إن قاموا بنقل عملة يعملون في المجال الفلاحي.

هناك تساؤلات جاءت بخصوص الامتيازات الجبائية الممنوحة لفائدة الصناعات المحلية، فقد نص التشريع الجاري به العمل على امتيازات جبائية لدعم القدرة التنافسية للصناعة المحلية، هناك إعفاءات من المعاليم الديوانية بعنوان المدخلات الضرورية للمنتجات المصنعة محليا، تم ضبطها وفق التشريع الجاري به العمل وهذا البرنامج يتم منحه على ضوء برنامج سنوي للصنع تتم المصادقة عليه من قبل المصالح المختصة لوزارة الصناعة.

في نفس الاتجاه وفي علاقة بالفصل المقترح المتعلق بالفوطو فلتايك وكيف أنه تم تشجيع التوريد على حساب الصناعة المحلية، أريد أن أقول أنه على مستوى الصناعة المحلية كذلك تنتفع العديد من المدخلات المستعملة في صنع الطاقات الشمسية بامتيازات جبائية تتمثل في التخفيف من نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19% إلى7% وكذلك الإعفاء من المعاليم الديوانية لهذه المدخلات.

كذلك في إطار الأمر عدد 191 لسنة 2017 والمتعلق بتجديد قوائم المواد الأولية والمواد نصف المصنعة اللازمة لصناعة التجهيزات المستعملة للتحكم في الطاقة أو في ميدان الطاقات المتجددة والتجهيزات المستعملة في التحكم في الطاقات المتجددة، تم التنصيص على العديد من الامتيازات في هذا الإطار.

أؤكد وأقول تحرص الدولة على الحفاظ على النسيج الصناعي الوطني وخيار الدولة في المحافظة على النسيج الصناعي الوطني هو خيار ثابت للدولة.

بعض النواب تحدثوا عن دعم العائلات بعنوان الانتقال الطاقي، أريد أن أقول بأن سنة 2024 شهدت تقدما في إنجاز العديد من مشاريع الطاقات المتجددة قصد التسريع في الانتقال وبلوغ الهدف الاستراتيجي الذي تعمل عليه الدولة وبالتوازي مع المشاريع الكبرى لإنتاج الطاقة تحت نظام اللزمات، فقد تم الانطلاق في عديد المشاريع التي تستهدف الإنتاج الذاتي وتهم كل الفئات الاجتماعية.

في الحقيقة هناك عدة مشاريع الوقت ضيق لا يسمح لي بذكرها كلها لكنني متأكدة أنه خلال مناقشتكم للمهمة السيدة وزيرة الصناعة والسيد كاتب الدولة قد قدم لكم تفاصيل في هذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بالحليب المجفف الذي جاء في إطار مشروع قانون المالية، أود أن أقول لكم بأن الحليب المجفف بصنفيه: أي نصف دسم وكامل دسم ينتفع اليوم بالإعفاء من المعاليم الديوانية، توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة، توقيف العمل بالمعلوم الموظف على مسحوق الحليب وسيتم توجيه هذا الحليب المعاد تركيبه قصد استعماله من قبل المهنيين، أي أن هذا الحليب المجفف سيكون توجيهه لفائدة المهنيين ليتم استعماله في المقاهي وفي النزل وبذلك يتم تخفيف الضغط على الحليب الطازج خاصة خلال فترات نقص الإنتاج وتزايد الطلب على الحليب الطازج في فترة الذروة.

هذا هو الاتجاه والسبب الذي تم على أساسه منح هذه الامتيازات عند توريد الحليب المجفف لتخفيف الضغط على الحليب الطازج وكما تعلمون أنه خلال هذه الفترة تشهد هذه المادة نقصا وهناك تزايد طلب عليه، هذا الامتياز سيتم منحه بالنسبة إلى الحليب المجفف بصفنيه، دسم ونصف دسم وسيمنح بمقتضى ترخيص من الوزارة المكلفة بالصناعة وسيكون في حدود حصص سنوية، أي أن الإطار سيكون منظما ومؤطرا في إطار تخفيف الضغط على طلب الحليب الطازج.

بالنسبة إلى المسألة المتعلقة بجباية تحويل المنتجات الفلاحية، أريد أن أقول لكم أنه في حدود حصة سنوية تقدر بـ 2000 طن.

بالنسبة إلى الجباية المستوجبة على تحويل المنتوجات الفلاحية وأحد النواب المحترمون تقدم بتساؤل في هذا الخصوص، أريد أن أقول له بأن الإنتاج الفلاحي والصيد البحري لا يخضع للأداء على القيمة المضافة، لا توجد "TVA" بالنسبة إلى الفلاحة والصيد البحري وكذلك نشاط تكييف وتعليب المنتوجات الفلاحية، تعليبها

على حالتها فهي لا تخضع أيضا للأداء على القيمة المضافة. ما هي المنتوجات التي تخضع للأداء على القيمة المضافة وبالنسبة المخفضة بنسبة 7%؟ هي عمليات إنتاج بعض المصبرات فقط ولكن القطاع الفلاحي لا يخضع لل "TVA".

كما أن تجارة الجملة في المواد الفلاحية،هي خارج ميدان تطبيق الضريبة.

هناك من السادة النواب من تحدث عن الإجراء المتعلق بالصيدلية المركزية وانتقد هذا الإجراء في علاقة بالتأثير السلبي على الصناعة المحلية للأدوية، هنا أريد أن أقول لكم بأن إجراء توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وتوقيف العمل بالأداءات وبالمعاليم الديوانية المستوجبة عند توريد الأدوية التي لها مثيل مصنوع محليا، جاء في إطار دراسة للوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الصيدلية المركزية ودور هذه المؤسسة في تأمين حاجيات البلاد من الأدوية ومن المرافق التي تعمل عليها هذه المؤسسة.

هذا الإجراء سيساهم في الحد من العجز المالي للصيدلية المركزية وتحسين السيولة للصيدلية المركزية وهذا الإجراء لن يكون له تأثير على الصناعة المحلية للأدوية، باعتبار كما تعلمون أسعار الأدوية محددة إداريا "se sont des prix homologués" مع التأكيد على أن دور الصيدلية المركزية هو دور مهم جدا، هو دور تعديلي وبالتالي فإن الاتجاه إلى التوريد يكون في كل الحالات مدروس وفي إطار الحاجيات التي يجب توريدها في إطار التعديل وفي إطار توفير الأدوية التي يحتاج إليها المواطن والتي نحتاج إليها جميعا والتي تتولى توفيرها الصيدلية المركزية في هذا الخصوص.

أريد أن أقول من ناحية أخرى وبالنسبة إلى الصناعة المحلية للأدوية وقد ذكر البعض من السادة النواب أن الأدوية المحلية ستتأثر سلبيا، أقول لكم بأن الصناعة المحلية للأدوية تنتفع بامتيازات جبائية هامة، تنتفع بالتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19% إلى 7% على رقم معاملاتها وكذلك على المواد والمنتجات المعدة لصناعة الأدوية، إذن حتى الصناعة المحلية للأدوية منحتها الدولة امتيازات

تحدث أحد النواب المحترمون عن مسألة وكلاء السيارات ونسبة الضريبة المستوجبة بـ 35 % من شأنها أن تؤثر على أسعار السيارات، هنا أريد أن أقول لكم بأن هذه الشريحة مثلها مثل كل الشرائح التي تخضع لنسبة 35% تعتبر من الأنشطة الكبرى التي كما تعرفون لها هامش ربح محترم حتى لا نقول كبيرا جدا وهذه الأنشطة تنشط بتراخيص من الدولة وتخول لها هذه التراخيص ممارسة النشاط بصفة حصرية، يعني يمكن القول أن لها حماية من المنافسة، الغاية المشروعة وهو ما يضمن مردودية هذه الأنشطة.

وكلاء بيع السيارات كما قلنا يأخذون التراخيص من وزارة التجارة وكما قلنا هناك مردودية -بالنسبة لنا، نحن كإدارة جباية- ثابتة عند إدارة الجباية بالنسبة إلى هذا النوع من النشاط ومقترح التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات المستوجبة على مثل هذه الأنشطة بالطبع سيكون له انعكاس كبير على التوازنات المالية للدولة وكما تعرفون حول هذه المسألة حين نقوم بإعداد قانون مالية وإعداد توازنات في إطار قانون مالية فإننا نأخذ بعين الاعتبار كل المردود الذي يتأتى من مختلف الأنشطة.

تحدثتم عن المؤسسات الناشئة اليوم أردت أن أقول لكم أنها تحظى باهتمام كبير من قبل الدولة ولها عدة امتيازات منصوص عليها في التشريع المتعلق بإحداثها على مستوى الانتفاع بالإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات وعلى مستوى التكفل بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وعلى مستوى الانتفاع بمنحة المؤسسة الناشئة وهنا في القانون هناك اجراء تم التنصيص عليه يتعلق أيضا بإسناد منحة تندرج في هذا الإطار لفائدة المؤسسات الناشئة على مستوى عمليات إعادة الاستثمار التي تصير بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة عن طريق شركات وصناديق الاستثمار.

وفي الحقيقة التشريع الجاري به العمل ينص على عدة امتيازات للمؤسسات الناشئة والدولة واعية بذلك وبدور هذه المؤسسات الناشئة التي تم احداث أغلبها من قبل الشبان وتدعمها الدولة وكلها آذان صاغية لإشكالياتهم والدليل على ذلك خط التمويل الذي تم التنصيص عليه في قانون المالية 25 لفائدة هذه المؤسسات الناشئة.

هناك سؤال حيث تحدث السيد النائب المحترم عن إعطاء امتياز يتعلق بمعلوم الجولان على الحافلات، أريد أن أقول له بأن الامتياز الذي ورد في قانون المالية يتعلق بفئة معينة، فئة تتعلق بشاحنات وحافلات تعليم السياقة وليست الحافلات والشاحنات في المطلق التي تم إعفاؤها من المعلوم الوحيد، التعويض على النقل للطرقات وهذا جاء في الفصل 24 من مشروع قانون المالية.

وردت بعض التساؤلات بخصوص مسائل ديوانية وطرح سؤال يتعلق بمراقبة القيمة عند التوريد أو التصدير والإجراءات المتخذة لاسترجاع موارد الدولة من الخارج.

بخصوص مراقبة القيمة أريد أن أوضح أن مراقبة القيمة لدى الديوانة تتم وفقا لقواعد منظمة طبقا للاتفاقيات الدولية أهمها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة التي صادقت عليها تونس وكذلك مصالح الديوانة تقوم يوميا برفع مخالفات ناتجة عن التصريح المغلوط في القيمة.

بخصوص استرجاع موارد الدولة من الخارج الناجمة عن التصريح المغلوط بالقيمة، أريد أيضا أن أوضح لكم أن مصالح الديوانة تقوم بالتنسيق مع الهياكل الوطنية على غرار البنك المركزي التونسي ولجنة التحاليل المالية وكذلك الهياكل الأجنبية في إطار تبادل المعلومات وفي إطار التعاون الدولي على الكشف وتتبع كل الجرائم الرامية إلى التفريط في موارد الدولة بالخارج وهناك عدة قضايا منشورة لدى القضاء تتعلق بالعديد من هذه الجرائم على غرار عدم ارجاع محاصيل أو مكاسب أو مداخيل مكونة بالخارج أو مكونة بطريقة غير شرعية.

أيضا في ما يخص المسائل الديوانية هناك سؤال يتعلق بمجابهة تنامي توريد المواد الفلاحية من خلال إعادة العمل بالمعاليم الديوانية الموظفة على هذه المواد وضبط قائمة ظرفية تتضمن تحديد الحصص المرخص في توريدها وأنتم تعرفون جيدا أن هناك معاليم ديوانية مثبتة في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وكذلك معاليم مثبتة في وجود اتفاقيات تجارية مبرمة مع تونس سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف لكن في إطار ما يخوله التشريع الجاري به العمل والاتفاقيات التجارية الدولية يمكن السماح بتوريد في إطار حصص سنوية لمنتجات فلاحية وهذا التوريد منظم ويكون في إطار حصة مرخص في توريدها وذلك في إطار التحكم في التوريد وترشيد الامتيازات الجبائية .

بعض النواب تحدثوا عن التعامل مع التونسيين المقيمين بالخارج وخاصة فيما يتعلق بتوريد البضائع والإشكاليات التي يتعرضون لها، في الحقيقة أريد أن أقول وهذا ليس في إطار الثناء على مجهودات الديوانة وبالعكس هناك تحسن ملحوظ في هذا الجانب في إطار التعامل مع إخواننا من المقيمين بالخارج وهم عائلاتنا وهذا ما نواكبه خاصة خلال سنة 24.

وتسعى مصالح الديوانة إلى تحسين جودة الخدمات على مستوى استقبال التونسيين بالخارج في المعابر الحدودية الجوية والبحرية والبرية، هناك تحسن لكن لا يمكن أن نقول بأنه لم يعد هناك أي إشكال لكن بعض الإشكاليات الموجودة والتي أثارها بعض النواب، هذه الإشكاليات تعترض بعض التونسيين المقيمين بالخارج خاصة عند توريد بضائع تكتسي من حيث طبيعتها أو من حيث الكمية التي يتم توريدها يصبح لها طابع تجاري وتخرج من إطار الهدايا للعائلة وما إلى ذلك وحسب المعايير والإجراءات المعمول بها لدى مصالح الديوانية حين تكون الأمور متفاقمة ويصبح لها طابع تجاري وقتها تقوم المصالح الديوانية بالإجراءات.

لكن في الحقيقة هناك توصيات على أعلى مستوى بتيسير استقبال التونسيين بالخارج وهذه التعليمات على أعلى مستوى وسأقولها من سيادة رئيس الجمهورية أن التونسيين بالخارج يجب أن يحظوا بمعاملة لائقة تشجعهم على العودة لبلادهم لقضاء العطل ونحن كوزارة الإشراف نسعى إلى إنجازه وتحسينه.

وأيضا هناك جانب آخر هو ان المواطن في بعض الأحيان عن حسن نية لا يكون على علم بإجراء ديواني محدد، وزارة المالية مع مصالح الديوانة تؤكد على التعريف بهذه الإجراءات عبر تخصيص مكاتب إرشاد للإحاطة بهذه الفئة التي لا تكون على علم بالإجراءات سواء على مستوى تقديم المعلومة أو متابعة الملفات أو الوضعيات الخاصة وكذلك عن طريق مختلف وسائل الاتصال الممكنة وعبر موقع الواب الخاص بالإدارة العامة للديوانة.

هناك سؤال آخر من أحد النواب يتعلق بمدى تطبيق المعلوم الوحيد التعويضي على الشاحنات التي تتجاوز حمولتها 22 طن إلى 30 طن وتسوية الوضعيات، أريد أن أوضح للسيد النائب المحترم أن المعلوم الوحيد التعويضي على النقل بالطرقات يطبق خاصة على وسائل النقل المعدة لنقل البضائع، يوظف هذا المعلوم على أساس الحمولة النافعة المرخص فيها والمنصوص عليها ببطاقة التسجيل وكذلك يتم التنصيص على هذه الحمولة ضمن بطاقة الاستغلال غير أنه في صورة تجاوز الحمولة الحقيقية الحمولة النافعة التي تم الترخيص فيها فإنه تتم المطالبة بالفارق.

توضيحا لأحد النواب الذي تحدث عن تضرر بعض المصانع الناشطة في مجال جمع ورسكلة نفايات البلاستيك جراء التوريد، نفايات البلاستيك من الخارج، هنا أريد أن أوضح وهذا توضيح قدمه لي مصالح الديوانة بأن هناك بند تعريفي وأريد أن أوضح لأن هناك بندين تعريفيين، كل بند يتعلق بمنتج معين وهناك بند تعريفي هو البند 3901 يتعلق بمادة " polyéthylène" وهي عبارة عن حبيبات بلاستيك، تعتبر مادة أولية يحتاجها الصناعيون في تونس للصناعة والأمر لا يتعلق بالنسبة إلى هذا البند 3901 بنفايات البلاستيك وليست له أية علاقة بها حيث أن نفايات البلاستيك عندها بند تعريفي آخر ويؤكد لي مصالح الديوانة أنه لم تسجل أي عملية توريد لنفايات البلاستيك باعتبار أنها محظورة على مستوى التوريد.

هناك سؤال يتعلق بتضرر ميناء القنطاوي من تطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بالمراكز الترفيهية، أريد أن أوضح أن دخول وبقاء المراكز الترفيهية بتونس تخضع لأحكام مجلة الديوانة والقرار الذي ذكره السيد النائب المحترم هو قرار وزير المالية المؤرخ في 17 ديسمبر 1980 وما زال ساري المفعول به ويتم توريد هذه المراكب تحت نظام القبول المؤقت مع توقيف العمل بالأداءات والمعاليم لفترة أقصاها سنة وفي صورة تجاوز هذا الأجل بطبيعة الحال ندخل في إطار "déchéance" ويتم وقتها المطالبة بخلاص الأقساط النصف سنوية تحتسب على أساس المعاليم المستوجبة.

للإشارة هذا النظام الديواني مطبق بنفس الطريقة على جميع المراكز الترفيهية بكل الموانئ التونسية وليس بميناء القنطاوي كما تقدم به السيد النائب المحترم وهو نظام مستمد من الاتفاقيات الدولية كذلك التي صادقت عليها بلادنا ومعتمد بكافة الأنظمة الديوانية المقارنة.

تحدث عدة نواب عن مسألة التمويل وتحدثتم عن الفئات التي يصعب عليها اليوم النفاذ إلى التمويل ونقاسمكم نفس الرأي هناك فئات يصعب عليها اليوم النفاذ إلى التمويل على غرار الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، يعني أننا واعيين بالصعوبات التي تتعرض إليها كل هذه الفئات على مستوى التمويل لذلك كما تعرفون عدد خطوط التمويل التي تم اقتراحها على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 25 وكما تعرفون ولن أعددها فهي عديدة، هي خطوط تمويل عديدة تم التنصيص عليها في مشروع قانون المالية لسنة 25: التمويل المتعلق بالفئات الهشة وهو بـ 20,000,000 دينار والتمويل المتعلق بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتمويل المتعلق بالمؤسسات الناشئة والتمويل المتعلق بالشركات الأهلية والشركات التي تعمل في إطار الطاقات المتجددة.

يعني هناك بكل صراحة عدة خطوط تمويل وكلها ستتكفل بها ميزانية الدولة وهنا في الحقيقة أريد أن أوضح مسألة حيث يقول النواب هناك التمويل الذي يوفره البنك الفلاني فإن الدولة هي التي تضع خطوط التمويل هذه على ذمة البنوك أي من ميزانية الدولة نضع خطوط التمويل للتصرف فيها بمقتضى اتفاقية البنك التونسي للتضامن وسنضبط في هذه الاتفاقية شروط ومعايير إسناد التمويلات للفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وتعرفون أن البنك التونسي للتضامن لها حدود في سقف التمويل حيث لا يمكنها أن تعطي مبالغ تمويل كبيرة.

كذلك هناك خط تمويل نصصنا عليه في قانون المالية سيتم وضعه على ذمة بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة وسيتم إسناد هذا التمويل إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة فإن هناك تمويلا توفره الدولة علاوة بالطبيعة على الإمكانيات الذاتية لهذا الصنف من البنوك وأتحدث عن البنك التونسي للتضامن و"BFPME" وهي أيضا في إطار نشاطها ملزمة بتقديم تمويل لهذه الفئات.

قلتم خاصة على مستوى الشركات الأهلية أن سقف التمويل الذي تتصرف فيه البنك التونسي للتضامن لا يفوق 300 ألف دينار وهذا غير كاف لبعض المشاريع وأشاطركم الرأي في هذا وللملاحظة

في السنة الفارطة تجاوزنا حيث كانت هذه الخطوط تسند قسرا للبنك التونسي للتضامن للتصرف فيها ومنح قروض للشركات الأهلية وفي العام الفارط توسعنا وقلنا لا سنتوسع ونذهب إلى البنوك الأخرى وخط التمويل تتقاسمه البنوك مع البنك التونسي للتضامن لماذا؟ لأن البنوك الأخرى يمكن أن تعطي تمويلات تفوق 300,000 ألف دينار بكثير في الحقيقة وأقولها بكل صراحة في السنة الفارطة وكما تعرفون وضعنا 20,000,000 دينار على ذمة هذه الشركات لكن لا يوجد إقبال كبير من قبل البنوك للانخراط في هذا المجهود الذي تبذله الدولة لتمويل هذا الصنف من الشركات والفرصة كانت متاحة للجميع، كانت متاحة لجميع البنوك لكن باستثناء البنك التونسي للتضامن التي قامت بالتمويل لم يكن هناك إقبال كبير من قبل البنوك.

وفي هذا العام بالاعتماد الإضافي إن شاء الله الذي قدمناه في مقترح تمويل الشركات الأهلية والذي سيضاف للفائض الباقي من السنة الفارطة إن شاء الله ستنخرط البنوك الأخرى وهذه الشركات الأهلية التي لديها مشاريع كبيرة وفيها حاجيات تمويل كبيرة يمكن أن تتحصل على هذه التمويلات حتى تنجز مشاريعها.

هناك من تحدث عن القطاع البنكي وقلتم بأنه قطاع مربح ولديه مرابيح ولكننا لم نتخذ إجراءات لتعبئة الموارد من خلال الضرائب المستوجبة على هذا القطاع. صحيح أن القطاع البنكي هو قطاع رابح لكن في الحقيقة القطاع البنكي اليوم يساهم أيضا في تمويل الاستثمار وكذلك حتى في بعض الأحيان عندما تلتجئ الدولة إلى التمويل الداخلي كما تعرفون، هذا يكون عبر المؤسسات البنكية ومختلف المؤسسات المالية الأخرى، يعني هناك دور يقوم به القطاع البنكي في هذا الإطار لكن بالنسبة إلى جباية هذا القطاع تعرفون أننا على مستوى قانون المالية اقترحنا الترفيع في نسبة الضريبة على الشركات من 35% إلى 40% بالنسبة إلى المؤسسات البنكية وقطاع التأمين وكذلك تعرفون أننا في العام الفارط في قانون المالية نصصنا وأخضعنا البنوك والمؤسسات المالية لمعلوم ظرفي لو تتذكرون ذلك بـ 4% على الأرباح وهذا سيكون مستوجبا خلالها وقد أخذناه في سنة 2024 وسيكون كذلك مستوجبا خلال سنة 2025 أي أن هذا الدعم الإضافي موجود وسيطبق خلال سنة 2025.

هناك سؤال ورد من قبل أحد النواب يتعلق بوضعية مالية صعبة لجمعية القروض الصغرى بالعامرة، أريد أن أقول أن هذه الجمعية على غرار جميع جمعيات القروض الصغرى الأخرى هناك برنامج تمويل منصوص عليه في إطار قانون المالية 2024 وتصرف في هذا البرنامج كما تعرفون البنك التونسي للتضامن وتم تخصيص مبلغ بـ 150,000 ألف دينار لفائدة هذه الجمعية في اطار برنامج الإقراض وبالتالي هناك مجهود تقوم به الدولة في هذا الخصوص وتعرفون أن خط التمويل هذا ترسمه الدولة ويتصرف فيه البنك التونسي للتضامن لتمكين جمعيات القروض الصغرى برصيد من التمويل ومنها جمعية القروض الصغرى بالعامرة.

تحدثتم عن مسألة مجابهة التحيل في قطاع التمويل، أريد أن أقول لكم الجامعة التونسية لشركات التأمين وبمساعدة الهيئة العامة للتأمين قامت بإحداث الوكالة التونسية لمكافحة التحيل في قطاع التأمين التي ستمكن من التفطن لحالات التحيل والتصدي لها في قطاع التأمين مع إرساء منظومة معلوماتية لتشبيك المعلومات بين مختلف المتدخلين في عمليات التعويض من خبراء ووسطاء في التأمين وسيقوم هذا الهيكل بدوره ان شاء الله في إطار مجابهة التحيل في قطاع التمويل.

تم طرح أسئلة تتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية وماهي الجهود التي قامت بها وتعمل لأجلها الدولة من أجل اصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية وتقديم رؤية واضحة لإصلاحها وإعادة هيكلتها، أريد أن أقول لكم أن الدولة تعمل على هذا الملف وهو ملف مهم جدا خاصة أننا كلنا نعرف أهمية هذه المؤسسات التي تؤمن مرافق عمومية للدولة وكما تعرفون التوجه السيادي هو المحافظة على المؤسسات والمنشآت العمومية وإصلاحها لإعادة تنشيطها وإعانتها على القيام بدورها.

هناك عمل يتعلق بتطهير موازنات هذه المؤسسات والمنشآت العمومية ويتعلق هذا العمل بتطهير وضعيتها المالية في علاقتها بالمؤسسات الدائنة والمدينة وقد تم في هذا الإطار بتكليف لجنة مكلفة بتصفية ديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة وفي هذا الإطار تم اعتماد تمش لتصفية هذه الديون وتم إصدار أوامر مقاصة في خصوص الديون المتقاطعة بين المنشآت العمومية والدولة وهناك توجه نحو جدولة مستحقات منشآتنا العمومية تجاه الدولة وفق رزنامة تراعي هامش التحرك على مستوى المالية العمومية.

هناك توجه ونظر في إمكانية تحويل مستحقات الدولة التي تتمثل في ديون جبائية أو قروض خزينة المتخلدة بذمة المنشآت العمومية والتي يصعب تسديدها وهناك التمشي نحو النظر في تحويلها إلى مساهمات أموال مخصصة "des fonds de dotation" أو في إطار رأس مال عوضا على الإبقاء عليها كقروض مستوجبة.

كذلك نعمل على مواصلة تصفية الديون المتقاطعة بين المنشآت التي تنتمي إلى نفس القطاع وخاصة منها قطاع الطاقة وقطاع النقل وقطاع الصحة.

قانون المالية لسنة 2024 كما تعرفون تضمن أحكاما تتعلق - وفي نفس الاتجاه الذي تقدمت به- بتحويل ديون مؤسسات ومنشآت عمومية الى مساهمة في رأس المال على غرار البنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة و"BFPME" حيث تم تحويل متخلدات هذا البنك بعنوان قرض معاد إقراضه إلى مساهمة في رأس المال.

كذلك نفس الشي قمنا به على مستوى قانون المالية لسنة 2024 تحويل الديون الجبائية المستحقة على شركة "SOMATRA-GET" وتعرفون هذه الشركة وهي مهمة جدا، الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال وساهمت الدولة بهذا المبلغ في رأس مال المؤسسة في إطار الوقوف إلى جانبها كما نعمل على أن يتم استعادة بريقها الذي تعرفونه، كما عملنا على التخلي على ديون شركة اللحوم في إطار قانون المالية لسنة 2024.

إذن كل هذه الصعوبات التي تواجهها المؤسسات العمومية والمتأتية بالأساس من الوضعية المالية والديون المتراكمة عليها، فاننا في إطار الإصلاح والإبقاء على هذه المؤسسات لكن قبل أن يتم الإصلاح الجذري يجب تطهير وضعيتها المالية، فلا يمكنها أن تتقدم مع وضعية مالية غير مطهرة ولذلك الدولة في كل مرة تعمل على إيجاد الحلول لحزمة من هذه المؤسسات ونحن كدولة نبقى مرافقين لهذه المؤسسات ذات الأهمية وهي تؤمن مرافق عامة مهمة جدا للدولة ولا يمكن إلا أن نؤازرها ونساعدها.

إن شاء الله أكون قد أتيت على مجمل التساؤلات وهناك تساؤلات تفاعلت معها بصفة عامة وسيكون لنا حديث مطول في هذه الأيام بخصوص الإجراءات الجبائية والمالية ونحن على ذمتكم أنا وفريقي المصاحب لي في هذه الأيام التي سنعمل فيها إن شاء الله مع بعضنا ولا يكون العمل مع بعضنا إلا في إطار أرضية عمل مشترك من أجل أن نحول كل الصعوبات وكل المقترحات الجيدة إن شاء الله إلى واقع ملموس حتى نتقدم ببلادنا العزيزة.

وختاما، السيد رئيس مجلس نواب الشعب والسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم والسيدات والسادة النواب المحترمون، أدعو الجميع إلى العمل سويا على دعم مشروعنا هذا ودعم المشروع الوطني لتونس والتفاعل معا سويا بنفس روح المسؤولية وروح التعاون لإنجاح هذا المسار وهذا لا يكون إلا بتظافر كل الجهود، جهودنا نحن كسلطة تنفيذية وجهودكم في المجلسين حتى نصل إلى أحسن الحلول ونتقدم من أجل مصلحة بلادنا العزيزة ومصلحة الشعب التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيدة سهام البرغديري نمصية وزيرة المالية ولكافة أعضاء الوفد المرافق على كل هذه البيانات والافادات التي أتت على مختلف المواضيع والمسائل التي تمت إثارتها ودامت حصة الردود 104 دقائق.

الشكر موصول للجنتي المالية والميزانية بالمجلسين، الشكر والتقدير لكافة السيدات والسادة النواب من المجلسين وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بالنقاش العام حول أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025 على أن نشرع بعدها وانطلاقا من الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم وخلال الأيام القادمة من هذه الجلسة العامة المشتركة المتواصلة في مرحلة أولى في عملية التصويت لأعضاء مجلس نواب الشعب ثم وفي مرحلة ثانية لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة مؤقتا.

(كانت الساعة منتصف النهار)

استئناف الجلسة
والتصويت على اعتمادات المهمات
والمهمات الخاصة بمشروع ميزانية الدولة
لسنة 2025

(كانت الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

جلستنا العامة المشتركة للنظر في أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025 متواصلة وننتقل إلى الجزء الثاني منها والمتصل بالتصويت في مرحلة أولى على مشروع قانون المالية محل النظر من طرف أعضاء مجلس نواب الشعب وبهذه المناسبة نجدد التحية والترحيب بالسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها.

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

بعد أن استكملنا النقاش العام لأعضاء المجلسين حول مشروع قانون المالية لسنة 2025 واستمعنا إلى أجوبة وبيانات السيدة وزيرة المالية ننتقل إلى الشروع في التصويت على مشروع هذا القانون وفي مرحلة أولى من طرف أعضاء مجلس نواب الشعب وذلك تبعا لمقتضيات الفصل 78 من الدستور ولأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وعملا بأحكام المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وأحكام النظام الداخلي للمجلس وستكون الترتيبات في الغرض على النحو التالي:

1. التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.
2. التصويت تباعا على اعتمادات كافة المهمات والمهمات الخاصة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.
3. عرض ومناقشة فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025 والتصويت عليها فصلا فصلا بما في ذلك مقترحات التعديل تباعا وإن وجدت.
4. النظر في مقترحات إدراج فصول إضافية بمشروع هذا القانون ان وجدت.
5. التصويت هذا مشروع قانون المالية لسنة 2025 برمته.

وفي هذا الإطار يجدر التفكير بالمقتضيات القانونية المتعلقة بالمصادقة وتلك المتصلة بتقديم مقترحات التنقيح وهذه المقتضيات وردت أساسا في القسم الثالث المتعلق بأحكام خاصة بمشاريع القوانين المالية من الباب الأول من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وخاصة الفصول: 15 و16 و17 و18 منه وكذلك بالفصلين 48 و49 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية حيث ينص الفصل 48 على أن التصويت على قانون المالية يتم حسب نفس الشروط المتبعة بالنسبة إلى القوانين العادية فيما ينص الفصل 49 على أنه يمكن لمجلس نواب الشعب أن يقترح إدراج فصول جديدة أو تنقيحات على مشروع قانون المالية للسنة أو على مشروع قانون المالية للتعديل في الحالات التالية:

- للتخفيف في النفقات أو للزيادة في الموارد.
- إضافة نفقات جديدة شريطة اقتراح مورد إضافي أو اقتصاد في نفقات لتغطية النفقات الإضافية.
- لإدخال تعديليات على توزيع الاعتمادات بين البرامج تكون مصحوبة بالتعديلات المقابلة لأهداف ومؤشرات البرامج المعنية بالتعديل.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نشرع في عملية التصويت لأعضاء مجلس نواب الشعب ونمر في البداية إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي للمجلس وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الاذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 114 صوتا نعم مقابل محتفظ وحيد ودون اعتراض. هذا التصويت الالكتروني.

التصويت برفع الأيدي: الموافقون برفع الأيدي 7، محتفظون 0، رافضون 0. اذن موافقون 121 مقابل محتفظ واحد فقط، لا يوجد رافض.

يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مشروع هذا القانون.

في التصويت الإلكتروني هناك محتفظ واحد فهل أنني مسؤول عن خطئك، تثبت جديا حين تصوت، اعذرني نتبع التصويت الإلكتروني وأنتم تعرفون التصويت. انتهت العملية.

والآن نحيل الكلمة إلى الجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء مجلس نواب الشعب 54 عضوا.

اللجنة لتلاوة العنوان.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

مشروع قانون المالية لسنة 2025 معدلا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الاذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 123 موافقون لا يوجد محتفظ ويوجد رافضان إثنان.

التصويت بالأيدي: موافقون 2، محتفظون لا يوجد، رافضون لا يوجد. إذن النتيجة النهائية: 125 صوتا نعم دون احتفاظ واعتراضان اثنان.

نمر الآن إلى التصويت على اعتمادات كافة المهمات والمهمات الخاصة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وذلك تباعا وبنفس الأغلبية المستوجبة وأحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة اعتمادات هذه المهمات وفقا لترتيبها الوارد بالجداول المرفقة. تفضل الكلمة للجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

المهمة الخاصة: مجلس نواب الشعب

اعتمادات التعهد..... 42,118,000 دينار

اعتمادات الدفع..... 43,193,000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: موافقون 116 ومحتفظ واحد و7 رافضون. هذا التصويت الإلكتروني.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين لا يوجد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 117 موافقون، محتفظ واحد و7 معترضون.

تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة بمجلس نواب الشعب.

ثانيا، المهمة الخاصة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم. تفضل الكلمة للجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

المهمة الخاصة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

اعتمادات التعهد ..... 21.604.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 15.610.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: موافقون: 108 ومحتفظون 7 ورافضون 5.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين 2، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين لا يوجد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 110 موافقون، 7 محتفظون و5 معترضون.

تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

3. مهمة رئاسة الجمهورية. تفضلوا.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة رئاسة الجمهورية

اعتمادات التعهد..... 209.404.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 214.259.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

122 موافقون، لا يوجد محتفظ و4 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين 1، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين لا يوجد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 123 موافقون، لا يوجد محتفظ، 4 معترضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة رئاسة الجمهورية.

4. مهمة رئاسة الحكومة، الكلمة للجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة رئاسة الحكومة

اعتمادات التعهد..... 269.600.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 271.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة..... 4.000.000 دينار

-حسابات استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة..... 4.000.000 دينار

-صندوق اعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية..... لا شيء

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

118 موافقون، محتفظان اثنان و6 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين 1، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين لا يوجد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 119 موافقون، محتفظان اثنان و6 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة رئاسة الحكومة.

مهمة الداخلية. تفضل اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الداخلية

اعتمادات التعهد..... 5,996,522,000 دينار

اعتمادات الدفع..... 5,931,000,000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....12,500,000 دينار

-صندوق الحماية المدنية وسلامة

الجولان بالطرقات..... 10.000.000 دينار

-صندوق الوقاية من حوادث المرور..... 500,000 2. دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 120، محتفظون 3 والرافضون 4.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين 1، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين لا يوجد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية، 121 موافقون 3 محتفظون و4 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الداخلية.

مهمة العدل.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة العدل

اعتمادات التعهد..... 1,013,950,000 دينار

اعتمادات الدفع.....984,000,000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة..... 3,000,000 دينار

-حساب دعم تطوير المنظومة العدلية..... 3.000.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

116 موافقون، لا يوجد محتفظ و8 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين 1، المحتفظون لا يوجد، الرافضون لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 117 موافقون، لا يوجد محتفظ و8 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة العدل.

مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج. اللجنة تفضل.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

اعتمادات التعهد..... 363.187.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 366,607,000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

114 موافقون، 4 محتفظون و7 رافضون.

التصويت بالأيدي الموافقون 1، التصويت بالأيدي للمحتفظين لا يوجد، التصويت بالأيدي للرافضين لا يوجد

إذن النتيجة النهائية: 115 موافقون، 4 محتفظون و7 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

8.مهمة الدفاع الوطني. اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الدفاع الوطني

اعتمادات التعهد..... 5,149,161,000 دينار

اعتمادات الدفع..... 4,445,000,000 دينار

الحسابات الخاصة للخزينة..... 500,000 2 دينار

-صندوق الخدمة الوطنية..... 500,000 2 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

الموافقون 115، المحتفظون 4 والرافضون 4.

التصويت بالأيدي: موافقون: 1، محتفظون لا يوجد، رافضون لا يوجد.

النتيجة النهائية: 116 موافقون، 4 محتفظون و4 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الدفاع الوطني.

9. مهمة الشؤون الدينية. اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الشؤون الدينية

اعتمادات التعهد..... 194,410,000 دينار

اعتمادات الدفع..... 195,580,000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون، 3 محتفظون و12 رافضون.

التصويت بالأيدي موافقون: 1، محتفظون لا يوجد، رافضون لا يوجد

إذن النتيجة النهائية: 112 موافقون، 3 محتفظون و12 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الشؤون الدينية.

10. مهمة المالية. اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة المالية

اعتمادات التعهد.....1.374.846.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 1.390.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة .....100.000 دينار

-حساب الضمان التعاوني

للمحاسبين العموميين..... 100.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 6 محتفظون و12 رافضون.

التصويت بالأيدي موافقون: 1، التصويت بالأيدي محتفظون لا يوجد، رافضون لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 109 موافقون، 6 محتفظون و12 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة المالية.

11. مهمة الاقتصاد والتخطيط. اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الاقتصاد والتخطيط

اعتمادات التعهد..... 958.000.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 958.000.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 6 محتفظون و12 رافضون.

التصويت بالأيدي موافقون: لا يوجد. محتفظون لا يوجد. رافضون لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 107 موافقون، 6 محتفظون و12 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الاقتصاد والتخطيط.

12. مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

اعتمادات التعهد..... 89.000.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 90.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة .....10.200.000 دينار

-صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور .....2.200.000 دينار

-صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري .....8.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

116 موافقون، محتفظ واحد فقط و10 رافضون.

التصويت الالكتروني أصبح يشتغل بالكامل.

إذن النتيجة النهائية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية 116 موافقون، محتفظ واحد و10 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

13. مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

اعتمادات التعهد: .....2.834.079.000 دينار

اعتمادات الدفع: ..... 2.279.050.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....59.000.000 دينار

-صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري.....47.000.000 دينار

-صندوق النهوض بجودة التمور.....5.000.000 دينار

-صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري..... 7.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

107 موافقون، 6 محتفظون و15 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

الآن 14 مهمة الصناعة والمناجم والطاقة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

اعتمادات التعهد: .....7.430.818.000 دينار

اعتمادات الدفع: .....7.435.818.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة: .....148.200.000 دينار

-صندوق تنمية القدرة التنافسية لقطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية .....95.300.000 دينار

-صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب..... 7.900.000 دينار

-صندوق الانتقال الطاقي..... 45.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 4 محتفظون و17 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الصناعة والمناجم والطاقة.

15 مهمة التجارة وتنمية الصادرات، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة التجارة وتنمية الصادرات

اعتمادات التعهد: .....3.968.691.000 دينار

اعتمادات الدفع: ..... 3.971.210.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....10.000.000 دينار

-الصندوق العام للتعويض .....لا شيء

-صندوق النهوض بالصادرات: .....10.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 8 محتفظون، 13 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة التجارة وتنمية الصادرات.

16 مهمة تكنولوجيات الاتصال، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة تكنولوجيات الاتصال

اعتمادات التعهد: ..... 201.052.000 دينار

اعتمادات الدفع: ..... 184.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....100.000.000 دينار

-صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال..... 100.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

112 موافقون، 6 محتفظون، 10 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة تكنولوجيات الاتصال.

17 مهمة السياحة.

السيد المقرر

مهمة السياحة

اعتمادات التعهد.....174.156.000 دينار

اعتمادات الدفع.....174.156.000 دينار

الحسابات الخاصة.....18.000.000 دينار

-صندوق حماية المناطق السياحية.....10.000.000 دينار

-صندوق تنمية القدرة التنافسية

في القطاع السياحي.....8.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون، محتفظان اثنان، 14 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة السياحة.

18 مهمة التجهيز والإسكان.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة التجهيز والإسكان

اعتمادات التعهد.....2.061.591.000 دينار

اعتمادات الدفع.....2.022.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....48.000.000 دينار

-الصندوق الوطني لتحسين السكن.....10.000.000 دينار

-صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء .....38.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

102 موافقون، 15 محتفظون، 10 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة التجهيز والإسكان.

19 مهمة البيئة، اللجنة.

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة البيئة

اعتمادات التعهد.....462.695.0000 دينار

اعتمادات الدفع.....465.970.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....26.000.000 دينار

-صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط.....6.000.000 دينار

-صندوق مقاومة التلوث.....20.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

100 موافقون، 5 محتفظون، 17 رافضون، تمت المصادقة على اعتمادات مهمة البيئة.

20 مهمة النقل، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة النقل

اعتمادات التعهد.....1.063.928.000 دينار

اعتمادات الدفع.....1.076.470.000دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....1.000.000 دينار

-صندوق تمويل التنقلات الحضرية: .....1.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

85 موافقون، 15 محتفظون، 22 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة النقل.

21 مهمة الشؤون الثقافية.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الشؤون الثقافية

اعتمادات التعهد.....427.046.000 دينار

اعتمادات الدفع.....425.490.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....7.000.000 دينار

-صندوق التشجيع على الإبداع

الأدبي والفني.....7.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات، مهمة الشؤون الثقافية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

87 موافقون، 9 محتفظون، 26 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الشؤون الثقافية.

22 مهمة الشباب والرياضة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الشباب والرياضة

اعتمادات التعهد.....976.550.000 دينار

اعتمادات الدفع.....936.276.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....15.000.000 دينار

-الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة: .....15.000.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

83 موافقون، 10 محتفظون، 26 رافضون، تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الشباب والرياضة.

23 مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

اعتمادات التعهد.....261.410.000 دينار

اعتمادات الدفع.....262.457.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

102 موافقون، 9 محتفظون،11 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

24 مهمة الصحة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الصحة

اعتمادات التعهد.....4.229.660.000 دينار

اعتمادات الدفع.....4.000.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....100.000.000 دينار

-صندوق دعم الصحة العمومية.....100.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء التصويت.

82 موافقون، 12 محتفظون، 31 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الصحة.

25 مهمة الشؤون الاجتماعية، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة الشؤون الاجتماعية

اعتمادات التعهد.....3.466.900.000 دينار

اعتمادات الدفع.....3.468.000.000دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....808.500.000 دينار

-الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.....8.500.000 دينار

-حساب تنويع حساب تمويل الضمان

الاجتماعي.....800.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 4 محتفظون، 11 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الشؤون الاجتماعية.

26 مهمة التربية، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة التربية

اعتمادات التعهد: .....8.338.720.000 دينار

اعتمادات الدفع: .....8.044.000.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

79 موافقون، 17 محتفظون، 31 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة التربية.

27 مهمة التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

مهمة التعليم العالي والبحث العلمي

اعتمادات التعهد: .....2.294.091.000 دينار

اعتمادات الدفع: .....2.293.393.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

97 موافقون، 10 محتفظون، 19 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة التعليم العالي والبحث العلمي.

28 مهمة التشغيل والتكوين المهني، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025
مهمة التشغيل والتكوين المهني

اعتمادات التعهد: .....1.015.350.000 دينار

اعتمادات الدفع: .....1.015.350.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....484.050.000 دينار

الصندوق الوطني للتشغيل.....420.550.000 دينار

صندوق النهوض بالتكوين

والتدريب المهني.....63.550.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

92 موافقون، 9 محتفظون، 25 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات مهمة التشغيل والتكوين المهني.

29 المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025
المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

اعتمادات التعهد: .....1.576.000 دينار

اعتمادات الدفع: 1.576.000دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

موافقون 103، محتفظون 8، رافضون 14. تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء.

30 المهمة الخاصة المحكمة الدستورية، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025
المهمة الخاصة المحكمة الدستورية

اعتمادات التعهد.....لا شيء

اعتمادات الدفع.....لا شيء

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

94 موافقون، 10 محتفظون، 18 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة: المحكمة الدستورية.

31 المهمة الخاصة: محكمة المحاسبات.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025
المهمة الخاصة المحكمة الدستورية

اعتمادات التعهد.....34.000.000 دينار

اعتمادات الدفع.....34.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

102 موافقون، 10 محتفظون، 12 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة محكمة المحاسبات.

32 المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025
المهمة الخاصة: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

اعتمادات التعهد.....23.000.000 دينار

اعتمادات الدفع.....23.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات، الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

93 موافقون، 3 محتفظون، 33 رافضون.

تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

33 المهمة الخاصة: نفقات التمويل، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025
المهمة الخاصة: نفقات التمويل

اعتمادات التعهد: .....6.487.000.000 دينار

اعتمادات الدفع: .....6.487.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على هذه الاعتمادات.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

63 موافقون، 25 محتفظون، 11 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة نفقات التمويل.

34 المهمة الخاصة النفقات الطارئة وغير الموزعة، اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025
المهمة الخاصة: النفقات الطارئة وغير الموزعة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس اللجنة، هل تطلب الكلمة؟ تفضل.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

السادة الزملاء يطلبون استفسار من السيدة الوزيرة بخصوص نفقات التمويل، ما معنى؟

نفقات التمويل التي سنصادق عليها الآن يريدون أن يعرفوا ما هي بالضبط؟ نعلم أن نفقات التمويل كل ما يتعلق بالنفقات سواء "les intérêts de financement de budget de l'état" هذا هو المنطق الذي ذهبنا فيه والسادة النواب يريدون استفسار منك بخصوص معنى نفقات التمويل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذه مهمتكم في اللجنة، عندما عرضت عليكم المهمات على مستوى اللجنة لمناقشة هذه المهمات، نحن الآن في مرحلة التصويت لن نعود إلى النقاش من جديد.

تفضل إن كان لديك تفسير تفضل لكن ما هو عادي هو يجب تفسير هذا في اللجنة.

تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

بالنسبة إلى السادة الزملاء الذين طالبوا بتفسير حول نفقات التمويل، ما نعرفه هو أن نفقات التمويل هي كل ما يتعلق بنفقات تمويل الدين سواء كان الداخلي أو الخارجي لتقوم بـ "l'équilibre budgétaire" عندما تقترض قرضا هذا ما نعلمه نحن بخصوص نفقات التمويل ويمكن للسيدة الوزيرة أن تفسر.

نحن في المهمات لم نناقش مهمات نفقات التمويل، لم نناقش أي مهمة، كل المهمات تمت مناقشتها في الجلسة العامة ولم نناقشها نحن كلجنة مالية، نحن نعلم في نفقات التمويل كل ما يتعلق بتسديد الدين والسيدة الوزيرة ستجيب عن هذا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة تطلب الكلمة؟ تفضلي.

المصدح للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية يعدد مختلف المهمات الخاصة والتي تبدأ من مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء إلى آخره ومن بين المهمات الخاصة هي نفقات التمويل وهي منصوص عليها في القانون الأساسي للميزانية.

وبالتالي فإنه حتى في الجداول الموجودة لديكم في الوثيقة التي تم توزيعها عليكم جميعا ستجدون من بين المهمات الخاصة نفقات التمويل، النفقات الطارئة تدخل في إطار المهمات الخاصة وبالتالي يجب المصادقة عليها كبقية المهمات وهذا معمول به في كل الميزانيات وفي السنة الفارطة تمت المصادقة على نفس المهمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هل جاءت في كتاب المهمات أم لا؟ سامحني اتركوني أتحدث مع اللجنة، هل جاءت في الكتب أم لا؟

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

السيد الرئيس جاءت في المهمات.

السيد الرئيس،

السادة الزملاء،

ما نعرفه وما هو موجود نفقات التمويل هذا ما نعرفه ربما السيدة الوزيرة تؤكد ذلك أو تنفي ذلك. ما أعرفه أنا نفقات التمويل كل ما يتعلق بالـ "intérêt" أي فوائض خلاص الدين الخارجي، هذه نفقات التمويل التي تحسب على تمويل الميزانية، طبعا الداخلي والخارجي إذا كان للسيدة الوزيرة رأي مخالف لذلك يمكنها تفسير ذلك لكم، أنا كرئيس لجنة مالية نفقات التمويل هو ما يتعلق بخلاص فائض أصل الدين الداخلي والخارجي، لقد صادقنا عليه وهو موجود في أصل الدين مفصل، هناك الدين الخارجي كم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم، الفصل 19 من قانون المالية ثم جاء في المهمات ماذا يقول الفصل 19: "تعتبر المهمات الخاصة اسمعوني: مجلس نواب الشعب.

المجلس الأعلى للقضاء.

المحكمة الدستورية.

الهياكل القضائية العليا العدلية والإدارية والمالية التي تنص قوانينها الأساسية على الاستقلالية الإدارية والمالية.

الهيئات الدستورية المستقلة.

نفقات التمويل والنفقات الطارئة غير الموزعة.

هذا موجود في قانون المالية منذ سنة 19 ثم جاءت في المهمات وهذه المسألة تطرح في اللجنة خلال النقاش إذا كنتم ستناقشون هذه المسألة والجداول المرفقة في قانون المالية بكل وضوح.

والآن سنواصل التصويت 34 المهمة الخاصة النفقات الطارئة وغير الموزعة تفضل اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2025

المهمة الخاصة النفقات الطارئة وغير الموزعة

اعتمادات التعهد..... 1.565.885.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 324.535.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الاذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: موافقون 70 و17 محتفظ واحد و40 رافضون. تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة للنفقات الطارئة وغير الموزعة.

وبذلك نكون قد أنهينا التصويت على اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة ونواصل أشغالنا لكي نمر إلى التصويت على فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

السيدة الوزيرة تطلب الكلمة. المصدح للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، أنهينا المصادقة على المهمات لكن هناك مقترحات تعديل للفصول الواردة في النسخة الأصلية لمشروع قانون المالية وقد أخذتها مع زملائي في الوزارة قبل بدء الحصة المسائية بعشر دقائق فأقترح سيدي الرئيس أن نرفع الجلسة لمدة ساعة لتدارس هذه المقترحات لما لها من تأثير على التوازنات وعلى الفصول وعلى محتوى الفصول التي جاءت في مشروع قانون المالية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن بناء على طلب السيدة الوزيرة نرفع الجلسة لمدة ساعة.

(كانت الساعة الرابعة وخمس وعشرين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025

(كانت الساعة السادسة إلا ربع مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة وبعد أن أنهينا التصويت على اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة نواصل أشغالنا لكي نمر إلى التصويت على فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن التصويت على الفصل المعني يسبق بتلاوة عنوانه الذي ورد قبله إنه وجد وتلاوة نص ذلك الفصل في نفس الوقت وفي هذا السياق نشرع في الفصل الأول حيث أدعو اللجنة الموقرة إلى تلاوة عنوان أحكام الميزانية ونص الفصل الأول. اللجنة تفضل.

السيد المقرر

مشروع قانون لسنة 2025

أحكام الميزانية

الفصل الأول:

تقدر مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها لسنة 2025 كما يلي:

-مداخيل ميزانية الدولة 50.028.000.000 دينار

-نفقات ميزانية الدولة 59.828.000.000دينار

-نتيجة ميزانية الدولة (عجز) 9.800.000.000 دينار

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

100 موافقون، 8 محتفظون، و11 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الأول.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني.

السيد المقرر

الفصل 2:

يرخص بالنسبة إلى سنة 2025 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة مداخيل قدرها 50.028.000.000 دينار مبوبة كما يلي:

-المداخيل الجبائية 45.249.000.000 دينار

-المداخيل غير الجبائية 4.429.000.000 دينار

-الهبات 350.000.000 دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول أ المدرج بهذا القانون.

ورد علينا مقترح تعديل لهذا الفصل من السادة النواب المحترمين علي زغدود ولطفي سعداوي ومحمد الماجدي ونجيب عكرمي والطيب الطالبي.

المقترح: إضافة فقرة جديدة:

"تخصيص فوائد السيولة المتوفرة لدى المنشآت والمؤسسات العمومية توظف قسرا لتمويل الميزانية يوظف حصريا فائض سيولة المنشآت العمومية أو المنشآت ذات المساهمات العمومية لتمويل خزينة الدولة عبر اقتناء سندات الخزينة أو رقاع خزينة أو أي وسيلة أخرى تضبطها وزارة المالية وبدون فائدة".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نمر إلى التصويت على مقترح التعديل، من يدافع على هذا المقترح؟ السيد علي زغدود. تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى كل الزملاء وإلى لجنة المالية وإلى السبدة الوزيرة وإطارات وزارة المالية،

السيدة الوزيرة، في ما يخص الفصل الثاني هو فيما يتعلق بمداخيل الميزانية وتخصيص فوائض السيولة المتوفر لدى المنشآت والمؤسسات العمومية التي توظف قسرا لتمويل خزينة الدولة وهنا السيدة الوزيرة تقوم بعض المؤسسات والمنشآت العمومية بإيداع فوائض خزاناتها ما يسمى بالفرنسية "excédents de trésorerie" لدى البنوك التي تقوم بدورها بإقراض الدولة بنسب مرتفعة في بعض الأحيان وتلجأ هذه المؤسسات السيدة الوزيرة إلى هذا الإجراء لتحسين مواردها المالية أو تغطية جزء أو كامل خسائرها وهو ما يحول دون تقييم الربحية ونجاعة نشاطها ويسمح بتقديم نتائج مغلوطة عن توازناتها المالية.

وإن كنا نبارك السيدة الوزيرة دعوتكم خلال الفترة الأخيرة إلى إلزام هذه الأخيرة بتخصيص هذه الفوائض قسرا لتمويل ميزانية الدولة فإننا نلاحظ ما يلي:

أولا، مواصلة بعض المؤسسات العمومية توظيف جزء من فائض الخزينة المتوفر لديها بالبنوك.

ثانيا، اقتراض الدولة التونسية من المؤسسات العمومية مقابل نسبة فائدة عالية جدا تقارب الـ 10%.

وهنا تستسمحكم السيدة الوزيرة بالتذكير أن المؤسسات والمنشآت العمومية تمثل جهازا من أجهزة الدولة وإمتدادا لهياكلها تم منحها الاستقلال المالي والإداري فقط لإضفاء المرونة عند ممارسة نشاطها، لذا فإنه ومن غير المعقول أن توظف هذه الأخيرة فوائد على الدولة وأن ترهق ميزانية الدولة بكلفة إضافية وغير مبررة لاقتراضاتها.

الدولة لا تقرض الدولة بالمال ويندرج هذا الاقتراح تجسيما لمقولة سيادة رئيس الجمهورية "الدولة التونسية دولة واحدة ولا

يمكن بالتالي تقسيم هياكلها ومؤسساتها بالعمل بقواعد تعامل القطاع الخاص المبني على الربحية وتبادل المنافع المادية".

ومما يدعم هذا المقترح ما يلي أولا تضمن مشروع الفصل 51 المتعلق بدعم شركة الفولاذ وهنا في مشروع قانون المالية في الفصل 51 خاصة فيما يتعلق بدعم شركة الفولاذ أحكاما تنص على أن إحالة الفضلات الحديدية لفائدتها من قبل المؤسسات العمومية يتم مجانا وبدون مقابل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الفصل 110 في الفقرة الثانية يقول ثلاث دقائق لمن يدافع وثلاث دقائق لمن يعارض وان طلبت جهة المبادرة الكلمة تعطى لها وهذا ما ينص عليه القانون الداخلي.

لذلك الآن من يعارض هذا التعديل السيد هشام حسني تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، من حيث الشكل حين نتحدث في الفصل الثاني لا يمكن أن ندخل عليه تعديلات إلا على الأرقام لأن الفصل الثاني من القانون هو يتحدث عن مداخيل الدولة وهي تفسير لأحكام الفصل الأول. إذن هنا ما عدى الحديث عن تغيير الأرقام لكن إضافة فقرة للمداخيل، فمداخيل الدولة هي مداخيل جبائية ومداخيل غير جبائية وهبات ولا يمكن ان نزيد شيئا آخر بينما ما تحدث عنه الزميل أصلا موجود في الجدول "أ" في القسم الثاني من الفقرة الثالثة موجودة الفوائض الناتجة عن مرابيح المنشآت العمومية وهي داخلة في المداخيل غير الجبائية الموجودة يعني هذا المقترح لا يمكن ان يكون موجودا في الفصل الثاني وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي المصدح للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أقدم ملاحظة عامة ثم أجيب على المقترح الذي تقدم به السيد النائب المحترم، الفصول من واحد إلى 11 هي فصول تتعلق بأحكام الميزانية هي ليست بإجراءات وبالتالي هي التي تضبط التوازنات والتي تدخل فيها أيضا المهمات التي تمت المصادقة عليها وبالتالي لا يمكن أن ندخل عليها إضافات أو تنقيحات وهذه ملاحظة عامة بالنسبة إلى فصول أحكام الميزانية.

المقترح الذي تقدم به السيد النائب المحترم هو موجود اليوم يعني أنه مكفول بالقانون والفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية تلزم المؤسسات والمنشآت العمومية بإيداع السيولة المتوفرة لديها لدى خزينة الدولة والسيد رئيس الحكومة وهذه الفوائض والسيولة المتوفرة عند المنشآت العمومية تدخل للخزينة وتصير في إطار اتفاقيات مع المؤسسات المعنية ويتم ضخ هذه السيولة.

وبالتالي إجابة على هذا المقترح في حد ذاته هو اليوم مكفول بالفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية هذا علاوة على أنه وأعيد وأقول بأن الفصول من واحد إلى 11 هي أحكام الميزانية وليس الإجراءات حيث نأتي على مستوى كل فصل نضيف فقرة أو جملة فاسمحوا لي هذا لا يستقيم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نمر إلى التصويت على التعديل.

الاذن بالتصويت..

انتهاء التصويت.

14 موافقون، 16 محتفظون و98 رافضون، رفض مقترح التعديل.

اللجنة لإعادة قراءة الفصل في صيغته الاصلية.

السيد المقرر

الفصل 2:

يرخص بالنسبة إلى سنة 2025 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة مداخيل قدرها 50.028.000.000 دينار مبوبة كما يلي:

-المداخيل الجبائية	45.249.000.000 دينار
-المداخيل غير الجبائية	4.429.000.000 دينار
-الهبات	350.000.000 دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول أ المدرج بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 11 محتفظون و13 رافضون. تمت المصادقة على الفصل 2 في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت هذا الفصل 3. اللجنة.

السيد المقرر

الفصل 3:

يضبط مبلغ المداخيل الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2025 بـ 1.857.050.000 دينار وفقا للجدول ب المدرج بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

110 موافقون، 10 محتفظون و11 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الثالث في صيغته الاصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الرابع.

تلاوة الفصل اللجنة.

السيد المقرر

الفصل 4:

يضبط مبلغ مقابيض حسابات أموال المشاركة بالنسبة إلى سنة 2025 بـ 53.521.000 دينار.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع في صيغته الاصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

110 موافقون، 10 محتفظون و12 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الرابع في صيغته الأصلية.

ونمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الخامس. اللجنة.

السيد المقرر

الفصل 5:

يضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2025 بما قدره 59.828.000.000 دينار.

وتوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول ت المدرج بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 5 في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 11 محتفظون، 11 رافضون، تمت المصادقة على الفصل 5 في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل 6.

الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

الفصل 6:

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2025 بما قدره 63.000.000.000 دينار.

وتوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول ث المدرج بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 6 في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 11 محتفظون، 12 رافضون، تمت المصادقة على الفصل 6 في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل 7.

أحيل الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

الفصل 7:

يرخص بالنسبة لسنة 2025 في أن يستخلص موارد خزينة بما قدره 28.203.000.000 دينار.

تستعمل هذه الموارد لتمويل نتيجة ميزانية الدولة وتغطية تكاليف الخزينة كما يلي:

البيان	المبلغ
موارد الاقتراض الخارجي	6.131.000.000
موارد الاقتراض الداخلي	21.872.000.000
موارد الخزينة	200.000.000
جملة مصادر التمويل	**28.203.000.000**
تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص والمصادرة	9.800.000.000
تسديد أصل الدين الداخلي	9.734.000.000
تسديد أصل الدين الخارجي	8.469.000.000
قروض وتسبقات الخزينة	200.000.000
جملة الاستعمالات	**28.203.000.000**

ورد علينا مقترح تعديل في هذا الفصل من السادة النواب المحترمين الآتي ذكرهم: النوري الجريدي، محمد الماجدي، عمار العيدودي، رشدي الرويسي، شفيق الزعفوري.

إضافة فقرة جديدة،

التحكم في نسبة التداين تحدد النسبة القصوى للدين العمومي للخمسة سنوات المقبلة بـ 80% من الناتج الداخلي الخام على أن يتم الحط منها سنويا.

انتهى مقترح التعديل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

يدافع عن هذا المقترح الأستاذ نجيب العكرمي المقعد عدد 247 تفضل

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة إلى إضافة فقرة في هذا الفصل:

"تحدد النسبة القصوى للدين العمومي للخمس سنوات المقبلة بـ 80% من الناتج الداخلي الخام على أن يتم الحط منها سنويا".

سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نحن نعلم أن الاقتراض الداخلي والخارجي قد شهد تطورا خلال السنوات الفارطة وبلغ نسبة مهولة جدا وهذا بطبيعة الحال سيؤثر حتى مستقبلا على الأجيال القادمة لأن نسبة الدين تقريبا تجاوزت الناتج الداخلي الخام بنسبة 80% وهذا مرتفع مقارنة بسنة 2010 التي لم تتجاوز النسبة 40%. فهذا المقترح يهدف إلى التخفيض من نسبة الدين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مثلا نلاحظ أن هذه السنة نسبة الدين الداخلي تقريبا 21 ألف مليارا ونسبة الدين الخارجي تقريبا 6 آلاف مليارا، هذا الإجراء يحمي الأجيال القادمة من ظاهرة التداين وخاصة أن تونس أصبحت تقريبا خاضعة لإملاءات الصناديق الدولية الخارجية، فهذه تقريبا من شروط السيادة الوطنية هو حماية البلاد التونسية من ظاهرة التداين.

لذا السيدة الوزيرة، هنالك بعض الاستفسارات والأسئلة، مثلا هل قامت وزارة المالية بتشخيص البلدان التي تسمح تشاريعها الداخلية بالتخلي عن قروضها الممنوحة للدول النامية والتفاوض معها سواء من أجل تحويل هذه القروض أو هذه الديون إلى استثمارات أو إلغائها بمعنى أنه تقريبا بلغت نسبة الدين نسبة مرتفعة؟

فالرجاء من كافة الزملاء المصادقة أو تمرير هذا المقترح وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض؟ الكلمة للنائب المحترم السيد جلال الخدمي تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بك مرة أخرى. السيدة الوزيرة وجميع إطارات الوزارة.

في الحقيقة نحن نلاحظ تغيرات عالمية في علاقة بالحروب، مثل الحرب الأوكرانية الروسية أو الحرب على غزة ولبنان والتهديدات بحروب أخرى كما نشهد تغيرات عالمية كما أن هناك تغيرات مناخية.

إذا للتوقي من هاته التغيرات بإمكان هذا الإجراء أن يكون ضارا خصوصا أنه لا بد من الوفاء بتعهداتنا في علاقة بديوننا في إطار الحفاظ على السيادة الوطنية

أتفهم حرص السادة الزملاء على التقليص من ديوننا ولكن هذا يتحقق من خلال الاستثمار والتنمية والعمل.

نطمح جميعا إلى أن تصبح نسبة المديونية في علاقة بالناتج القومي الخام صفرا لكن يبقى هذا في الحقيقة تمنيا ولن يتم إلا بالعمل ثم العمل وهذا هو هدفنا جميعا وهدف مجلس النواب الحالي والحكومة وسيادة رئيس الجمهورية، للتخلص من المديونية.

قد يؤدي هذا الإجراء إلى الوقوع في إشكال التسديد وتعهداتنا في علاقة بمديونيتنا وما نراه أنه لا يرتقي شكلا إلى مستوى قانون، بل يبقى تمنيا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

قبل أن أقدم ملاحظتي حول المقترح أود التأكيد مجددا على أن الفصول من 1 إلى 11 تتعلق بأحكام الميزانية وهي تضبط التوازنات وتتعلق بأرقام وبالتالي لا يمكن إدخال أي تنقيحات عليها، المسائل تتعلق بأرقام في إطار التوازنات لكن بالنسبة إلى المقترح الذي تم تقديمه، فسأوضح بعض النقاط فيما يتعلق بالمقترح المقدم. كنت أشرت سابقا أن التحكم في مستوى المديونية للنزول بها إلى مستويات مقبولة من الناتج خلال الفترة 2025 و2027. كما تحدثت عن برنامج طموح يمتد حتى سنة 2027 يتعلق بإمكانية النزول بنسب المديونية حيث يمكن أن تصل سنة 2026 إلى 78.7% وسنة 2027 إلى 76.4%.

إن عملية إعداد تقديرات الدين العمومي تتطلب شيئا من المرونة باعتبار عديد التأثيرات والمتغيرات التي لا يمكن استقرائها والتي قد تؤثر بصفة مباشرة على حجم الدين على غرار مستوى النمو وكما تعلمون فإن نسبة المديونية هي قاسم بين حجم المديونية والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن التأثيرات التي لا يمكن استقرائها قد تؤثر بصفة مباشرة على حجم الدين، مستوى النمو، مستوى التضخم وحجم الناتج المحلي الإجمالي لأنه كلما زاد هذا الأخير فإنه "automatiquement le taux d'endettement" ينخفض كذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف فقد ذكرت صباحا أن الترفيع بنسبة 1% في أسعار الصرف ينتج عنه نفقة إضافية بـ 640 مليون دينار سنويا.

مستويات الأسعار بالأسواق العالمية حيث أن الصدمات الخارجية تؤثر بصفة آلية على التوازنات وبالتالي على حاجيات التمويل وبالتالي على حجم الدين العمومي.

وعلى هذا الأساس فإن تحديد سقف حجم الدين العمومي يبقى -عذرا- دون معنى حيث أنه مرتبط بالأساس بعجز الميزانية وبحاجيات التمويل وكل مراجعة تتطلب تقديم قانون مالية تعديلي في الغرض وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمر إلى التصويت على مقترح التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

إذن موافقون 15، محتفظون 13، رافضون 99. وقع رفض مقترح التعديل.

إذا أحيل الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

نمر مباشرة إلى التصويت على الفصل 7 في صيغته الحالية السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نمر مباشرة إلى التصويت على الفصل 7 في صيغته الأصلية كما وقعت تلاوته من طرف اللجنة أولا.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

100 موافقون، 13 محتفظون، 14 رافضون. تمت المصادقة على الفصل 7 في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل 8.

السيد المقرر

الفصل 8:

تضبط موارد ونفقات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة حسب المهمات بالنسبة إلى سنة 2025 بما قدره 1.438.539.300 دينار وفقا للجدول ج المدرج بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثامن في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

101 موافقون، 14 محتفظون، 11 رافضون. تمت المصادقة على الفصل 8 في صيغته الأصلية،

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل 9.

اللجنة لتلاوة الفصل تفضل.

السيد المقرر

الفصل 9:

يبلغ العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2025 بالوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 663.757 عونا.

ويوزع هذا العدد حسب المهمات والمهمات الخاصة وفقا للجدول ح المدرج بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل التاسع في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 10 محتفظون، 12 رافضون، تمت المصادقة على الفصل 9 في صيغته الأصلية،

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل 10

السيد المقرر

الفصل 10:

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـ 330.000.000 دينار بالنسبة إلى سنة 2025.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل العاشر في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

103 موافقون، 14 محتفظون، 12 رافضون. تمت المصادقة على الفصل 10 في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل 11.

اللجنة تفضل.

السيد المقرر

الفصل 11:

يضبط المبلغ المرخص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل بـ 000 000 000 8 دينار بالنسبة إلى سنة 2025.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 11 في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

104 موافقون، 12 محتفظون، 13 رافضون، تمت المصادقة على الفصل 11 في صيغته الأصلية.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بالنسبة إلى هذا اليوم نكتفي بالنظر في فصول القانون على أن نستأنف الجلسة غدا على الساعة العاشرة صباحا.

(كانت الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة مساء)